الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية
فرع: العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي و بنكي

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهاده ماستر اكاديمي

تحت عنوان:

سياسة التنويع الإقتصادي في الجزائر بين الأداء و التقييم – دراسة إحصائية تحليلية

من إعداد:

– سنوسي علاء الدين

– بوشيبي علية شيراز

تحت إشراف:

–الدكتور : عماري زهير

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
			رئيسا
			مشرفا ومقررا
			مناقشا

السنة الجامعية : 2021–2022

إلى من علمني النجاح و الصبر... إلى من علمني العطاء بدون انتظار... أبي.

إلى من علمتني و عانت الصعاب لأصل إلى ما أنا فيه... إلى من كان دعاؤها سر نجاحي و حنانها بلسم جراحي... أمي.

إلى جميع أفراد أسرتي العزيزة و الكبيرة كل باسمه أينما وجدوا.

إلى أصدقائي رفقاء دربي من داخل الجامعة و خارجها.

إلى الأستاذ المشرف الدكتور عماري زهير إلى أساتذتي الكرام الذين أناروا دروبنا بالعلم و المعرفة.

إلى كل من يقتنع بفكرة فيدعو إليها و يعمل على تحقيقها، لا يبغي بها إلا وجه الله و منفعة الناس.

إليكم أهدي ثمرة هذا العمل المتواضع.

شكر و تقدير

فالشكر أولا لله عز و جل على أن هداني لسلوك طريق البحث و التشبه بأهل العلم و إن كان بيني و بينهم مفاوز.

كما أخص بالشكر أستاذي الكريم و معلمي الفاضل المشرف على هذه المذكرة البروفيسور عماري زهير فقد كان حريصا على قراءة كل ما أكتب ثم يوجهني إلى ما يرى بأرق عبارة و ألطف إشارة، فله مني وافر الثناء و خالص الدعاء.

كما أشكر السادة الأساتذة و كل الزملاء و كل من قدم لي فائدة أو أعانني بمرجع، أسأل الله أن يجزيهم عني خيرا و أن يجعل عملهم في ميزان حسناتهم.

الفهرس

الإهداء	
الشكر و التقدير	
فهرس المحتويات	
الملخص	
قائمة الجداول	
قائمة الاشكال	
قائمة الملاحق	
المقدمة العامة	01
الفصل الأول :مفاهيم أساسية حول التنويع الاقتصادي	07
تمهيد للفصل الأول	08
المبحث الأول : مفاهيم أساسية حول التنويع الاقتصادي	09
المطلب الأول :ماهية التنويع الاقتصادي	09
الفرع الاول : تعريف التنويع الاقتصادي	09
الفرع الثاني :القواعد الأساسية للتنويع الاقتصادي و محدداته	10
المطلب الثاني :دوافع و أهداف التنويع الإقتصادي	12
الفرع الاول :دوافع التنويع الاقتصادي	12
الفرع الثاني : أهمية التنويع الاقتصادي	13
المبحث الثاني : مستويات و مؤشرات تقييم التنويع الاقتصادي	15
المطلب الاول : مستويات و أشكال التنويع الاقتصادي	15
الفرع الاول : مستويات التنويع الاقتصادي	15
الفرع الثاني : أشكال التنويع الاقتصادي	16
المطلب الثاني : معايير و مؤشرات تقييم درجة التنويع الاقتصادي	17
الفرع الاول : معايير تقييم درجة التنويع الاقتصادي	17
الفرع الثاني : مؤشرات تقييم درجة التنويع الاقتصادي	18
خلاصة الفصل الاول	20
الفصل الثاني :	21
تمهيد للفصل الثاني	23
المبحث الاول : إختلالات في الاقتصاد الجزائري	23
المطلب الاول : إختلالات مؤشرات الاقتصاد الكلي	23
الفرع الاول : التضخم	24
الفرع الثاني : البطالة	25
الفرع الثالث : معدل النمو الاقتصادي	27
المطلب الثاني : اختلالات مؤشرات التجارة الخارجية	27
الفرع الاول : سعر الصرف	28

الفرع الثاني : الميزان التجاري	30
المطلب الثالث :اختلالات مؤشرات الموازنة العامة	30
الفرع الاول : العجز الموازني	30
المبحث الثاني : إسقاط مؤشر هيرشمان-هيرفيندال على متغييرات الدراسة	31
المطلب الاول : الهيكل الانتاجي	31
الفرع الاول : نتائج إسقاط مؤشر قياس التنويع الاقتصادي على الهيكل الانتاجي	31
الفرع الثاني : تحليل نتائج إسقاط مؤشر قياس التنويع الاقتصادي على الهيكل الانتاجي	33
المطلب الثاني : الصادرات و الواردات	35
الفرع الأول : نتائج إسقاط مؤشر قياس التنويع الاقتصادي على الصادرات و الواردات	35
الفرع الثاني : تحليل نتائج إسقاط مؤشر قياس التنويع الاقتصادي على الصادرات والواردات	36
المطلب الثالث : الموازنة العامة	37
الفرع الأول : نتائج إسقاط مؤشر قياس التنويع الاقتصادي على الموازنة العامة	37
الفرع الثاني : تحليل نتائج إسقاط مؤشر قياس التنويع الاقتصادي على الموازنة العامة	38
خلاصة الفصل	39
الخاتمة	40
قائمة المراجع	44
الملاحق	47

ملخص الدراسة

ملخص الدراسة :

ملخص : تهدف هذه الدراسة لتسليط الضوء على سياسة التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2014-2019 ، والتحقق من مدى تحسن مؤشرات التنويع الاقتصادي في الجزائر لهذه الفترة ،بالاعتماد على معامل هيرشمان-هرفيندال لقياس مدى تنويع الاقتصاد الوطني فيما يخص المؤشرات القتصادي المختلفة التي تعكس اداء الاقتصاد و هي : الناتج المحلي الخام ،الصادرات ،الواردات ،إيرادات الموازنة العامة و الهيكل الانتاجي ، وبعد القيام بحساب معامل هيرشمان-هرفيندال خلصت الدراسة الى عدم تحسن مؤشرات التنويع الاقتصادي في الجزائر بالشكل المقبول و المرجو تحقيقه ،وان اقتصاديات الدول المبنية على مورد واحد وهو النفط كالاقتصاد الجزائري يجب أن يتخلص من التبعية الطلقة للبترول كمود أساسي للتنمية الاقتصادية ، وتتبنى التنويع الاقتصادي كسياسة تنموية تستهدف الانتقال التدريجي من التركيز على مورد واحد الى التنويع في الايرادات وذلك بغية التطور و التقدم الى اقتصاد ارقى و تحقيق معدلات نمو جيدة في شتى القطاعات و السعي إلى الافضل دائما .

الكلمات المفتاحية : التنويع الاقتصادي ،الموازنة العامة :الصادرات ،الواردات ،الهيكل الانتاجي ،معامل هيرشمان-هرفيندال.

Abstract: This study aims to shed light on the economic diversification policy in Algeria during the period 2014-2019, and verify the extent to which indicators of economic diversification in Algeria have improved for this period, based on the Hirschman-Herfindel coefficient to measure the extent of diversification of the national economy with regard to the various economic indicators that reflect the performance The economy is: the gross domestic product, exports, imports, revenues of the general budget and the production structure. And it is hoped to achieve, and that the economies of countries based on one resource, which is oil, such as the Algerian economy, must get rid of the absolute dependence on oil as a basic modality for economic development, and adopt economic diversification as a development policy aimed at gradual transition from focusing on one resource to diversifying in revenues, in order to develop and progress to A better economy, achieving good growth rates in various sectors, and always striving for the best.

Keywords: economic diversification, public budget: exports, imports, production structure, Hirschmann-Herfindal coefficient.

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	أسعار صرف الدينار الجزائري مقابل اليورو و الدولار الامريكي خلال الفترة 2015-2019	27
02	الميزان التجاري الجزائري للسنوات 2014-2019	29
03	مجموع ايرادات الميزانية العامة للجزائر خلال الفترة 2014-2018	30
04	قيمة الصادرات و الواردات للجزائر خلال الفترة 2014-2019 ونتائج حساب مؤشر هيرشمان-هرفيندال للتنويع الاقتصادي	32
05	قيمة الإيرادات الحكومية للجزائر للفترة 2014-2018 و نتائج حساب مؤشر هيرشمان-هرفيندال للتنويع الاقتصادي	35
06	الهيكل الإنتاجي للجزائر للفترة 2015-2019 و نتائج حساب مؤشر هيرشمان-هرفيندال للتنويع الاقتصادي	37

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	معدلات التضخم في الجزائر للفترة 2014-2019	23
02	تطور معدلات البطالة في الجزائر للفترة 2014-2019	24
03	تطور معدلات النمو الاقتصادي للجزائر للفترة 2014-2019	26
04	تغييرات اسعار صرف الدينار الجزائري مقابل اليورو و الدولار الامريكي للفترة 2015-2019	28
05	تغييرات قيم الصادرات و الواردات للجزائر خلال الفترة 2014-2019	29
06	قيمة مؤشر هيرشمان هرفيندال للصادرات	33
07	قيمة مؤشر هيرشمان هرفيندال للواردات	34
08	قيمة مؤشر هيرشمان هرفيندال للموازنة العامة	36

قائمة الملاحق

الرقم	العنوان	الصفحة
01	قيمة مؤشر التنويع الاقتصادي هيرشمان-هرفيندال للصادرات للجزائر لسنة2014	47
02	قيمة مؤشر التنويع الاقتصادي هيرشمان-هرفيندال للصادرات للجزائر لسنة 2015	47
03	قيمة مؤشر التنويع الاقتصادي هيرشمان-هرفيندال للصادرات للجزائر لسنة 2016	47
04	قيمة مؤشر التنويع الاقتصادي هيرشمان-هرفيندال للصادرات للجزائر لسنة 2017	48
05	قيمة مؤشر التنويع الاقتصادي هيرشمان-هرفيندال للصادرات للجزائر لسنة 2018	48
06	قيمة مؤشر التنويع الاقتصادي هيرشمان-هرفيندال للواردات للجزائر لسنة 2014	49
07	قيمة مؤشر التنويع الاقتصادي هيرشمان-هرفيندال للواردات للجزائر لسنة 2015	49
08	قيمة مؤشر التنويع الاقتصادي هيرشمان-هرفيندال للواردات للجزائر لسنة 2016	49
09	قيمة مؤشر التنويع الاقتصادي هيرشمان-هرفيندال للواردات للجزائر لسنة 2017	50
10	قيمة مؤشر التنويع الاقتصادي هيرشمان-هرفيندال للواردات للجزائر لسنة 2018	50
11	قيمة مؤشر التنويع الاقتصادي هيرشمان-هرفيندال للايردات العامة للجزائر لسنة 2014	51
12	قيمة مؤشر التنويع الاقتصادي هيرشمان-هرفيندال للايردات العامة للجزائر لسنة 2015	51
13	قيمة مؤشر التنويع الاقتصادي هيرشمان-هرفيندال للايردات العامة للجزائر لسنة 2016	52
14	قيمة مؤشر التنويع الاقتصادي هيرشمان-هرفيندال للايردات العامة للجزائر لسنة 2017	51
15	قيمة مؤشر التنويع الاقتصادي هيرشمان-هرفيندال للايردات العامة للجزائر لسنة 2018	53
16	قيمة مؤشر التنويع الاقتصادي هيرشمان-هرفيندال للهيكل الانتاجي للجزائر لسنة 2015	53
17	قيمة مؤشر التنويع الاقتصادي هيرشمان-هرفيندال للهيكل الانتاجي للجزائر لسنة 2016	54
18	قيمة مؤشر التنويع الاقتصادي هيرشمان-هرفيندال للهيكل الانتاجي للجزائر لسنة 2017	54
19	قيمة مؤشر التنويع الاقتصادي هيرشمان-هرفيندال للهيكل الانتاجي للجزائر لسنة 2018	54
20	قيمة مؤشر التنويع الاقتصادي هيرشمان-هرفيندال للهيكل الانتاجي للجزائر لسنة 2019	55

المقدمة العامة

تتعرض اسعار النفط لتقلبات على مستوى السوق العالمية ، فعندما ترتفع اسعارها تزداد الايرادات الحكومية ، و بالتالي نفقات الدولة مما يؤدي الى زيادة المشاريع الاستثمارية ،و يحدث العكس عندما تتدهور ، حيث ان انخفاضها يؤثر سلبا على الدول المنتجة و المصدرة فغالبية اقتصاديات الدول العربية هي اقتصاديات نفطية لدلك نجدها اشد الدول تأثرا بالصدمات البترولية حيث شكلت فيها الجباية النفطية موردا هاما لتغطية النفقات العامة لكن الصدمات المتتالية و الازمات التي اصابت اقتصاد معظم دول العالم نتيجة انخفاض اسعار البتروا ادى الى حتمية تنويع القاعدة الانتاجية ، و تحقيق عدد اكبر من مصادر الدخل ، و التخفيف من الاعتماد على مصدر واحد لتفادي الازمات في حالة انهيار قطاع معين ، فعندما يرتبط أداء الاقتصاد بإنتاج منتج معين فان انخفاض أسعار هذا المنتج سيؤدي بالضرورة إلى تعرض الهيكل الانتاجي للمخاطر على العكس زيادة عدد القطاعات الاقتصادية المنتجة يؤدي الى توزيع الضرر .

- **الاشكالية :**

رغم غنى الجزائر وامتلاكها للكثير من المؤهلات و المقومات إلا انها لا تزال مرتبطة بقطاع النفط حيث ان عائدات البترول تصل في بعض السنوات الى نسب تتراوح بين (95% الى 98%) من اجمالي الايرادات العامة بغض النظر عن العوائد المالية الكبيرة التي يوفرها ، وفي ظل الإشكال و الأزمة الراهنة التي يواجهها الاقتصاد الجزائري نتيجة تذبذبات اسعار البترول بات من الضروري التوجه نحو سياسات و استراتيجيات التنويع الاقتصادي لفك التبعية الطلقة لقطاع المحروقات و تنويع مصادر الدخل ،من خلال هذه الدراسة نسعى الى الاجابة على الاشكالية التالية :

- ما مدى تحسن مؤشرات التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2015 - 2020)؟

و للإجابة على هذا التساؤل يتم طرح مجموعة من الاسئلة الفرعية التالية ؟

- هل توجد سياسة التنويع الاقتصادي في الجزائر ؟
- هل يتجه الاقتصاد الجزائري نحو تحسن مؤشرات التنويع الاقتصادي ؟
- ما مدى تنوع مصادر الايرادات الحكومية في الجزائر ؟
- الى اي حد تحسنت كل من المؤشرات الاقتصادية الكلية ومؤشرات التجارة الخارجية؟

- **الفرضيات :**

- لا توجد سياسة للتنويع الاقتصادي في الجزائر .
- يتجه الاقتصاد الجزائري نحو تحسن مؤشرات التنويع الاقتصادي و عدم الاعتماد على مورد واحد (البترول) .
- يعتمد الاقتصاد الجزائري على عدة قطاعات متنوعة مثل القطاع الصناعي و التجاري و الزراعي
- تعتمد الجزائر في السنوات الاخيرة على تنويع مصادر ايراداتها والتركيز على الإيرادات خارج قطاع المحروقات.
- تسعى الجزائر الى تبني استراتيجية تنموية جديدة تمكنها من الحفاظ على امكانياتها الطاقوية و تمكنها ايضا من تحسين مؤشرات الاقتصادية الكلية

- **اهمية الدراسة :**

تتمثل اهمية دراسة الموضوع في اعتبار التنويع الاقتصادي مهم جدا في اي اقتصاد حيث نجد انه يتصدر راس الترتيب في قائمة الاولويات الاقتصادية في معظم الدول مثل الجزائر و ذلك ناتج عن الاعتماد على مصدر البترول كمصدر وحيد للدخل و يجب الاتجاه الى مصادر اخرى داعمة .

- **اهداف الدراسة :**

تهدف هذه الدراسة الى قياس تحسن مؤشرات التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة و ذلك من خلال دراسة تحليلية لمؤشرات التنويع الاقتصادي بمختلف أبعاده إما على مستوى الهيكل الانتاجي او على مستوى التجارة الخارجية أو على مستوى الموازنة العامة .

- **المحدد الزماني و المكاني للدراسة :**

1- المحدد الزماني : السنوات من 2014 الى 2019.
2- المحدد المكاني : الاقتصاد الجزائري .

- **المنهج المستخدم:**

نستخدم في هذه الدراسة كل من المنهج الوصفي في الجانب النظري للدراسة و المنهج دراسة الحالة في الجانب التطبيقي للدراسة .

- **نموذج الدراسة :**

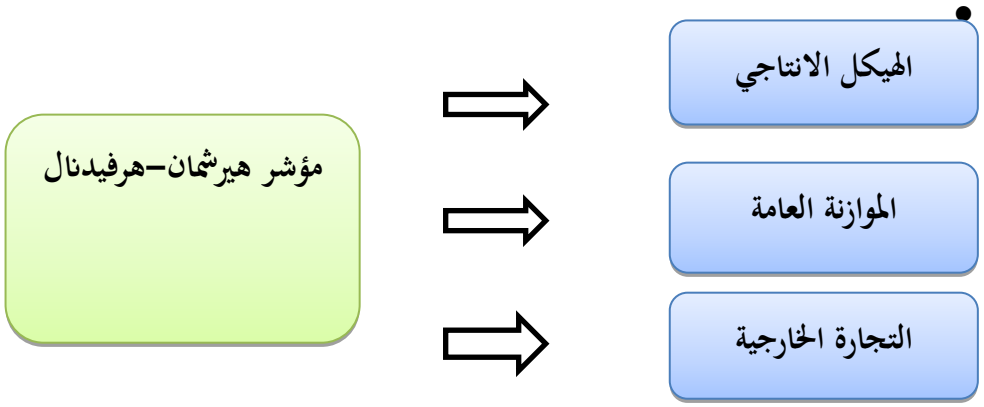

-خطة الدراسة :

للإحاطة بجوانب الدراسة بشكل مفصل تم تقسيمها إلى فصلين على النحو التالي :

- الفصل الأول : بعنوان المقاربة النظرية لمتغيرات الدراسة حيث تم التطرق في هذا الفصل بعد التمهيد الى الجانب النظري الذي يشمل في المبحث الاول كل من مفاهيم حول التنويع الاقتصادي من تعريفه ،قواعده ،دوافعه ، أهمية التنويع الاقتصادي و المبحث الثاني الذي تم التطرق من خلاله إلى مستويات و مؤشرات تقييم درجة التنويع الاقتصادي من خلال المطلب الاول مستويات وأشكال التنويع الاقتصادي و المطلب الثاني معايير و مؤشرات تقييم درجة التنويع الاقتصادي و في الاخير خلاصة الفصل الأول .
- الفصل الثاني : تم التطرق في الفصل الثاني إلى الجانب التطبيقي من الدراسة الذي يأتي تحت عنوان تقييم اداء سياسة التنويع الاقتصادي في الجزائر إلى تمهيد حول سياسة التنويع الاقتصادي وواقعها في الجزائر ثم بعد ذلك التطرق إلى المبحث الاول بعنوان الاختلالات في الاقتصاد الجزائري الذي يحتوي على ثلاث مطالب وهي الاختلالات في مؤشرات الاقتصاد الكلي (التضخم، البطالة و معدل النمو الاقتصادي) ،الاختلالات في التجارة الخارجية (سعر الصرف ،الميزان التجاري)،والمطلب الاخير الاختلالات في الموازنة العامة ، ثم بعد ذلك يأتي المبحث الثاني بعنوان إسقاط مؤشر هيرشمان-هرفيندال لقياس التنويع الاقتصادي على الاقتصاد الجزائري والذي يضم أيضا ثلاث مطالب وهي إسقاط المؤشر هيرشمان-هرفيندال على الهيكل الانتاجي و تحليل نتائجه ،المطلب الثاني إسقاط المؤشر على الصادرات و الواردات في الاقتصاد الجزائري و تحليل نتائج ،والمطلب الاخير إسقاط مؤشر هيرشمان-هرفيندال على الموازنة العامة و تحليل النتائج المتحصل عليها و في الختام خلاصة للفصل.

- الدراسات السابقة :

✓ اثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2015) ،قابوش فريال ،2017-2018 ، مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر اكاديمي في العلوم الاقتصادية

هدفت هذه الدارسة إلى قياس اثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الجزائر، وذلك لإبراز أهمية استراتيجية التنويع في تحقيق مستويات عالية - خلال الفترة 1990-2015 للنمو الاقتصادي، والجزائر كإحدى الدول المعتمدة كليا في نشاطها على إيرادات النفط تواجه خطر عدم الاستقرار في ظل انهيار أسعار المحروقات التي تشهدها الأسواق العالمية في الفترة الحالية، وعليه تظهر حاجة الاقتصاد الجزائري إلى تنويع مصادر دخله، وبناء اقتصاد مستقر يرتكز على قاعدة متنوعة من الموارد الاقتصادية .

✓ استراتيجية تنويع الاقتصاد الجزائري في ظل المتغيرات الاقتصادية المعاصرة ، بن موفق زروق ، 2018-2019 ،أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية .

تأتي هذه الدراسة لإبراز الآليات المتبعة للتنويع الاقتصادي في الدول النامية من خلال التركيز على مختلف استراتيجيات التنمية والتنويع الاقتصادي والتي تتناسب مع إمكانيات الدول النامية خاصة الجزائر، كما تناولت هذه الدراسة تشخيص استراتيجية الجزائر في التخطيط للاقتصاد الوطني من خلال البرامج الاقتصادية، واستراتيجية الجزائر الجديدة وفق نموذج النمو الاقتصادي الجديد، بالإضافة إلى التعرف على أهم التحديات الاقتصادية الحالية التي تواجه الاقتصاد الجزائري بسبب انخفاض أسعار النفط منذ منتصف سنة 2014 ، وآثارها على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر، وتحدي جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر ومكانته في الاقتصاد الوطني، وآثار انفتاح الاقتصاد الجزائري على التجارة الخارجية وتقييم اتفاق الشراكة الأورو - متوسطية مع الجزائر في ظل محدودية الصادرات خارج قطاع المحروقات، كما تطرح الدراسة كيفية الانتقال من اقتصاد يهيمن عليه قطاع المحروقات إلى اقتصاد متنوع وتنافسي يكون فيه للقطاعات البديلة دور في تنويع الاقتصاد الوطني وتنويع مصادر دخله، من خلال طرح حزمة من الاستراتيجيات البديلة والحلول الاقتصادية والتي قد يكون الهدف منها إعادة هيكلة الاقتصاد ورفع مستوى مساهمة القطاعات الاقتصادية البديلة في الناتج المحلي الإجمالي، وتحسين كفاءة هذه القطاعات حسب الأولوية كدور القطاع الزراعي في تحقيق الأمن الغذائي، وتأهيل القطاع الصناعي التحويلي كرافد للنمو ودور الطاقة المتجددة في تحقيق التنمية المستدامة، وصناعة السياحة كبديل لخلق الثروة.

- ✓ دراسة للباحثين صباح براجي وشمام عبد الوهاب بعنوان "دور السياسات الاقتصادية في بعث تنويع الاقتصاديات الريعية لتحقيق التنمية المستدامة - دراسة تطبيقية على الاقتصاد الجزائري 2000-2014 ، حيث استهدف البحث تحليل دور السياسات الاقتصادية المعتمدة في الجزائر للفترة 2000-2014 في تحقيق التنويع الاقتصادي والتنمية المستدامة من خلال حساب مؤشر هيرفندال-هيرشمان المركب لتنويع المتغيرات الاقتصادية الكلية، وتوصلت الدراسة إلى عدم نجاعة السياسات الاقتصادية المنتهجة في الجزائر وعجزها في تنويع القاعدة الاقتصادية.
- ✓ نجاة كورتل ، الاقتصاد الجزائري بين واقع الاقتصاد الريعي ورهانات التنويع الاقتصادي- دراسة تطبيقية لحساب مؤشر هيرفندال-هرشمان للفترة 2011-2017 ، جامعة قسنطينة 2- عبد الحميد مهري، الجزائر ،2019/12/15 .

تهدف الدراسة لتسليط الضوء على مسار التنويع الاقتصادي في الجزائر ما بين الفترة 2011-2017 ،بالاعتماد على معامل هيرفندال-هيرشمان لقياس مدى تنويع الاقتصاد الوطني فيما يخص المؤشرات الاقتصادية الكلية التي تعكس الأداء الاقتصادي وهي : الناتج المحلي الخام، الصادرات، الواردات، إيرادات الموازنة العمومية، والتكوين الإجمالي لرأس المال الثابت، وخلصت الدراسة إلى أن اقتصاديات المورد الواحد المبنية أساسا على إنتاج وتصدير الطاقات الباطنية كالاقتصاد الجزائري يجب أن تفك تبعتها المطلقة للبترول كمورد أساسي للتنمية الاقتصادية، وتتبنى التنويع الاقتصادي كسياسة تنموية جديدة تستهدف الانتقال التدريجي للاقتصاد الجزائري من التركيز إلى التنويع، وذلك بطبيعة الحال بغية خلق مصادر جديدة للدخل
بعيدا عن النفط الذي أبقى الاقتصاد ريعيا لحد الآن لا يرقى لمستوى التنويع.

- **ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة :**

- المدى الزماني : من سنة 2015 الى 2020.
- استخدام مؤشر هارفيندال-هيرشمان لقياس مدى التنويع الاقتصادي في الجزائر .

- **صعوبات البحث:**

- عدم توفر معطيات كافية للدراسة التحليلية.
- قلة المصادر و المراجع اللازمة لجمع المعلومات المتعلقة بالدراسة.
- عدم توفر اشرط المراجع من جامعة المسيلة الخاصة بموضوع الدراسة.

الفصل الأول :

المقاربة النظرية لمتغيرات الدراسة

تمهيد :

يعتبر التنويع الاقتصادي واحدا من المداخل الرئيسية لمعالجة الاختلالات التي تشهدها البنية الهيكلية للاقتصاديات الاحادية، وذلك من خلال ضمان الاستغلال الامثل لكل موارد المجتمع المادية والبشرية والمالية من جهة، وتجنب هذه الاقتصاديات مختلف الازمات والهزات المفاجئة والخطيرة والتي تكون عادة ناتجة عن التقلبات الفجائية في أسعار هذه المواد الاولية من جهة أخرى، ولكن قبل الحديث عن هذا الدور للتنويع الاقتصادي، لابد من التطرق أولا إلى الجوانب النظرية المحيطة بهذا المفهوم.

- من خلال هذا الفصل سنحاول الإلمام بمختلف الجوانب المتعلقة بالتنويع الاقتصادي و المتغيرات الاخرى للدراسة من خلال مبحثين كالتالي :
- **المبحث الاول** :مفاهيم اساسية حول التنويع الاقتصادي
- **المبحث الثاني** :مستويات ومؤشرات التنويع الاقتصادي

- **المبحث الاول : مفاهيم اساسية حول التنويع الاقتصادي**

وردت العديد من التعاريف للتنويع الاقتصادي حيث تختلف باختلاف الرؤية التي ينظر من خلالها إلى هذه الظاهرة، في حين يربطها البعض بالإنتاج ومصادر الدخل و يربطها الآخرون بهيكل الصادرات السلعية، حيث يرتبط التنويع بالسياسات التنموية التي تهدف للتقليل من الاعتماد على مورد واحد وتنويع القاعدة الإنتاجية من خلال توجيه الاقتصاد نحو قطاعات أو أسواق متنوعة لتقليل مخاطر الاعتماد على منتج واحد تتخلله تقلبات في أسعاره.

المطلب الاول : ماهية التنويع الاقتصادي

- الفرع الاول : تعريف التنويع الاقتصادي

عند البحث عن تعريف للتنويع الاقتصادي نجد الكثير من التعاريف نذكر منها :

- التعريف الاول : كان الاقتصاديون سابقا يركزون في تعريف التنويع الاقتصادي على تنويع الصادرات، بمعنى السياسات المعتمدة لزيادة أنواع السلع في محفظة التصدير ، ويضيف البعض وصول هذه السلع إلى عدد أكبر من الأسواق الخارجية لكن التنويع الاقتصادي لم يعد منحصرا في هذا المعنى الضيق وتوسع ليعرف بأنها " العملية التي بمكن من خلالها تحقيق مجموعة متزايدة من المنتجات/الممارسات داخل النشاط الاقتصادي".[1]
- التعريف الثاني : بالنسبة للدول النفطية يعني التنويع الاقتصادي " تنويع مصادر الدخل والحد من الاعتماد على النفط والغاز ، خلال تطوير الاقتصاد غير النفطي والصادرات والإيرادات غير النفطية".[2]
- التعريف الثالث : ومن ناحية أخرى يعني التنويع الاقتصادي: " عملية استغلال كافة الموارد و طاقات الإنتاج المحلية بما يكفل تحقيق تراكم في القدرات الذاتية، قادرة على توليد موارد متجددة، وبلوغ مرحلة سيطرة الإنتاج المحلي على السوق الداخلي، وفي مراحل متتالية تنويع الصادرات".[3]
- التعريف الرابع : الرغبة في تحقيق عدد أكبر من مصادر الدخل الرئيسية في البلد التي من شأنها ان تعزز قدراته الحقيقية ضمن اطار التنافسية العالمية وذلك عبر محاولات رفع القدرات الإنتاجية في قطاعات متنوعة دون أن يقتضي الأمر ان تكون تلك القطاعات ذات

[1] United Nations Framework Convention on Climat Change (UNFCCC) «economic diversification». (2009)

[2] Aissaoui.A «The Challenges of diversifying Petroleum-Dependant Economies: Algeria in the context of the Middle-East and North-Africa», Arab Petroleum Investments Corporation, Middle East Economic Survey, Vol.LII, No. 22, p.6. [2009]

[3] محمد كريم قروف، قياس و تقييم مؤشر التنويع الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية للفترة(1980-2014)، مجلة الواحات للبحوث و الدراسات،المجلد 9،العدد 2 ،2016 ، الصفحة 638 .

ميزة تنافسية عالية وهو يقوم على الحاجة الى الارتقاء بواقع عدد من هذه القطاعات تدريجيا لتكون بدائل يمكن أن تحل محل المورد الوحيد.[4]

- ❖ التعريف الخامس : التنويع الاقتصادي هو العملية التي تشير الى اعتماد مجموعة متزايدة تتشارك في تكوين الناتج يمكن أن يشارك فيه الى تنويع مصادر الناتج المحلي الاجمالي او تنويع مصادر الايرادات في الموازنة العامة او تنويع مصادر الاسواق كالاسواق الداخليه او اسواق الصادرات.[5]
- ❖ التعريف الاجرائي : من خلال مجموعة التعاريف السابقة يمكن الخروج بتعريف شامل للتنويع الاقتصادي وهو :

التنويع الاقتصادي هو العملية التي تتضمن خروج الاقتصاد من حالة الانحسار في مصادر الدخل , وتخفيض الاعتماد على قطاع معين أو سلعة رئيسية وحيدة في الحصول على الايرادات ، وذلك بإقامة قاعدة إقتصادية صلبة ، متنوعة المقومات و النشاطات ،متكاملة القطاعات و متشابكة الوحدات تستجيب للحاجات الأساسية و المتطلبات المتزايدة للمجتمع توفر الحماية للإقتصاد من الصدمات الخارجية و تتصف بوجود روابط داخلية قوية بين القطاعات (الفروع و النشاطات) الإنتاجية بما يؤدي إلى توفير حد أدنى من التماسك و التكامل بينها لا يكون الإقتصاد فيها مرتبطا بالخارج أكثر من الداخل و تعطي قوة دفع ذاتي للتنمية تكفل لها الإستمرار و التجدد مستقبلا .

- **الفرع الثاني :القواعد الاساسية للتنويع الاقتصادي و محدداته**
  - **اولا: القواعد الاساسية للتنويع الاقتصادي**

إن التنويع كأي دراسة متخصصة أخرى، تحتاج إلى إعادة تفكير في إطار ما تحقق من تحولات في التاريخ الاقتصادي، ومحاولة مزاوجية بالوقائع المعاصرة، وهنا نجد أن التنويع تطبيق قد دشنته الحقب التاريخية التي وفرت له المستلزمات والشروط الموضوعية، فلم يكن رفع شعار التنويع كافيا لتحقيقه، وإنما كان من أهم شروطه توافر قواعد التنويع الأساسية، وهنا نجد أن قواعد التنويع تتمثل في :

1- القاعدة الاولى : تعتمد على الفوائض التي يمكن من خلالها تنويع القطاع أو النشاط الاقتصادي.

2- القاعدة الثانية : قاعدة الموارد، وتنصرف إلى مدى توافر الموارد المادية والبشرية و الثقافية التي يمكنها تحقيق مستوى التنويع الفاعل والحقيقي.

[4] حامد حسن الجبوري، التنويع الاقتصادي واهميته للدول النفطية ،متوفر على الموقع http://www.fcdrs.com

[5] ميدي سير غيلبن ،دور القطاع الزراعي في سياسات التنويع الاقتصادي للعراق، مجلة جامعة كربلاء العلمية ،جامعة كربلاء العراق، المجلد 05 العدد2008،2،ص34

أما تحققنا من مدى صلاحية مثل هذه القواعد، فلو عدنا إلى تاريخ التحولات التي مر بها العالم الصناعي إبان الثورة الصناعية، نجد أنها تتضمن تنويعا اقتصاديا بائنا، فارتفاع حجم الانتاج الصناعي أدى إلى تنويع الصناعات وارتفاع قيمة الناتج الصناعي في إجمالي قيمة الصادرات، ما أدى بدوره إلى ارتفاع مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الاجمالي .وقد تحقق ذلك بفضل جملة من العوامل، أهمها توفر الموارد الاولية وزيادة أنشطة الاستثمار المباشر والمالي وتطور الآلات والمعدات في تلك المرحلة .وقد ترتب على هذا التطور زيادة حجم التجارة الخارجية والداخلية بين البلدان الصناعية التي عنيت بالثورة الصناعية، فارتفع مستوى الدخل، وازدادت القدرة على تطوير القطاع الزراعي ، والقطاع المالي والمصرفي لتوفير المستلزمات من الموارد الاولية والغذائية التي تعقب عادة ارتفاع مستوى الدخل[6].

- **ثانيا : محددات التنويع الاقتصادي**

يلعب التنويع دورا هاما في نمو وتطور الاقتصاد. لكنه يبقى مرتبطا ورهينا بمجموعة من المتغيرات والتي تلعب دورا مهما في نسبة نجاحه أو فشله .في هذا الإطار، يسرد تقرير اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بالأمم المتحدة حول التنويع لسنة 2006 خمس فئات من المتغيرات التي تؤثر على عملية التنويع، وهي[7]:

- ✓ العوامل المادية: كالاستثمار ورأس المال البشري.
- ✓ متغيرات الاقتصاد الكلي **:** سعر الصرف والتضخم والتوازنات الخارجية.
- ✓ المتغيرات الاساسية : الحوكمة، والبيئة الاستثمارية والوضع الأمني.
- ✓ السياسات العمومية: المالية والتجارية والصناعية (من خلال تأثيرها على تعزيز القاعدة الصناعية).
- ✓ الوصول الى الاسواق الخارجية : درجة الانفتاح على التجارة في السلع والخدمات ورأس المال (القضاء على الحواجز الجمركية وغير الجمركية)، والحصول على التمويل[8].

[6] عاطف لافي مرزوك، التنويع الاقتصادي في بلدان الخليج العربي، مقاربة للقواعد و الدلائل، مجلة الاقتصاد الخليجي، العدد 24 ،2013 ، -ص 09-10
[7] التقرير السنوي حول التنويع، لجنة الاقتصادية لأفريقيا، الأمم المتحدة، لسنة 2006 . على الرابط https://www.uneca.org/
[8] التقرير السنوي حول التنويع، لجنة الاقتصادية لفريقيا، الأمم المتحدة، لسنة . 2006 على الرابط https://www.uneca.org/

المطلب الثاني : دوافع و اهداف التنويع الاقتصادي

- الفرع الاول : دوافع التنويع الاقتصادي

إن الدافع الرئيسي من التنويع الاقتصادي يكمن في حماية الاقتصاد من الصدمات الناتجة عن التخصص في أنتاج و تصدير سلعة واحدة خاصة إذا كانت مادة أولية.

بدأ الاهتمام بقضية التنويع الاقتصادي من قبل الاقتصادي SIMON KUZNETS بعد أن عرف" النمو الاقتصادي على انه الزيادة على المدى الطويل في القدرة على إنتاج وعرض بضائع متنوعة للسكان " كما اهتم الاقتصاديين GROSSMAN AND HELPMAN بالتنويع الاقتصادي من خلال تعريفهما لنمو الاقتصادي على أنه الزيادة في إنتاج كميات ونوعيات مختلفة ومتنوعة من السلع والخدمات وحججهم في أهمية التنويع الاقتصادي تكمن في حماية الاقتصاد من الصدمات الناتجة عن التخصص في إنتاج وتصدير سلعة واحدة خاصة إذا كانت مادة أولية.

يقول" OSAKWE (2007) :على واضعي السياسات في الدول الغنية بالمواد الأولية أن يكونوا مهتمين أكثر بتنويع صادراتهم للحد من الصدمات الخارجية" .

لعل الحجة الأقوى لأهمية التنويع الاقتصادي تلك التي قدمها singer & prebisch (1950) من خلال ما تعرف prebisch-singer hypothèses تشير الفرضية إلى أن السياسة الاقتصادية للبلد لا يمكن أن تستند النمو الاقتصادي فيها على إنتاج وتصدير المواد الأولية ، ذلك أن أسعار صادرات المواد الأولية تنخفض مع مرور الوقت بالنسبة لأسعار صادرات السلع المصنعة ، ونتيجة لذلك فان أسعار الصادرات لأسعار الواردات في هذه الدول ستتراجع– شروط التجارة الخارجية -وهو ما ليس في صالح الدول المصدرة للمواد الأولية والمستوردة للسلع المصنعة.[9]

عموما يمكن إدراج أهم أسباب ودوافع التنويع الاقتصادي في النقاط التالية:

-تخفيف المخاطر: إن البلدان الأكثر تنوعا تعتبر الأقل حساسية للتقلبات الاقتصادية ، حيث أن المخاطر التي تؤثر على القطاعات المختلفة ليست مرتبطة ارتباطا ايجابيا. وقد تم تأكيد هذه الفرضية من قبل Massell سنة 1970 من خلال الدراسة التي قام بها على 55 بلد متقدم ونامي .[10]

-تحقيق النمو الاقتصادي واستدامته: إن النقاش حول التنويع الاقتصادي كان حاضرا في وقت مبكر جدا في نظريات النمو من خلال نموذج ROMER حيث ركز على تأثير تنويع المدخلات على النمو. واستنادا على هذا فإن تنوع المنتجات (والتي قد تستعمل كمدخلات) هي أيضا مهمة

[9] Osakwe Patrick. N «Foreign Aid, Resources and Export Diversification in Africa: A New Test of Existing Theories», United Nations Economic Commission for Africa, African Trade Policy Centre, Work in Progress No. 61, p.24 [2007]

[10] Singer. H. W « The Distribution of Gains between Investing and Borrowing Countries», American Economic Review, vol. 40, no. 2, pp. 473-485. [1950]

لتحقيق النمو الاقتصادي. في هذه الحالة فان الاقتصاد الذي يستطيع إنتاج سلع مختلفة وكثيرة فان عائده يكون مرتفع وبالتالي يقودنا إلى التطور والنمو الاقتصادي ،في الواقع فقد أظهرت الدراسات التجريبية المخلفة أن النمو والإنتاجية تعتبر عوامل مرتبطة بشكل كبير وإيجابي بالتنوع الاقتصادي.

-استنزاف الموارد الطبيعية :نضوب الموارد الطبيعية وتحديدا النفط، الذي تعتمد عليه الجزائر يثير مسألة الاستدامة الاقتصادية، المنطق الاقتصادي يتطلب تعويض هذه الموارد بأنواع أخرى من رأس المال وذلك للحفاظ على حق الأجيال اللاحقة عند تراجع احتياطي هذه الموارد[11].

- **الفرع الثاني :اهمية التنويع الاقتصادي**

تظهر أهميته من خلال تحاشي المشاكل التي تكون اقتصاديات الدول الريعية عرضة لها باعتبارها تعتمد بصورة كبيرة على إيرادات مورد وحيد، والمتأتي من امتلاكها للموارد الطبيعية(النفط، الغاز)... ما يؤدي إلى ضعف مساهمة القطاعات الإنتاجية في الإنتاج، وتكوين الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي تهتم بالتوزيع دون الإنتاج .وباعتبار الموارد الطبيعية ناضبة وغير متجددة ما يلزم الدولة النفطية عاجلا أم آجلا حتمية التنويع لتوزيع الخطر لتفادي أي مشاكل ناتجة عن تقلبات أسعاره في الأسواق الدولية، وذلك من خلال دراسة تجارب السابقة للدول سواء الناجحة أو الفاشلة فالأولى تفيدنا في النجاح والثانية تفادي الاستراتجيات التي تسببت بفشلها[12].

وبالتالي تكمن أهمية التنويع في ما يلي:

- احتلت مسألتي النمو او التنويع مكانة هامة في تاريخ الفكر الاقتصادي، حيث تدور جميع تفسيراتهم حول النمو وتنويع الأنشطة الاقتصادية، وتوصلت الدراسات إلى أن النمو والتنويع الاقتصادي امران حاسمان في تحقيق التنمية المستدامة في البلدان، خاصة النفطية وذلك لسببين :
- أولاهما تركز الصادرات في قطاع واحد مما يجعلها عرضة لتقلبات أسعار النفط.
- ثانيا الاعتماد على قطاع النفط لا يولد فرص عمل، وبالتالي يؤدي إلى ضعف القطاعات الإنتاجية التي من شانها خلق فرص عمل وعدم مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي.

[11] Brainard, William and Richard Cooper «Uncertainty and Diversification of International Trade», Food Research Institute Studies in Agricultural Economics, Trade and Development, pp.257–285. [1968]

[12] باهي موسى، روابنية كمال، **التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية :حالة البلدان العربية المصدرة للنفط،** المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، الجزائرر، العدد/5 ديسمبر 2012 ، ص134

- يرتبط توازن استقرار الموازنة العامة في البلدان الريعية ارتباطا وثيقا بأسعار النفط، ولذا تكمن ضرورة التنويع الاقتصادي في تحقيق الاستقرار للموازنة العامة وذلك من خلال تفعيل القطاعات الإنتاجية الأخرى بحيث تكون لها نفس مساهمة قطاع النفط في الناتج المحلي الإجمالي او الصادرات، ومن جهة أخرى يؤدي ذلك إلى تشجيع تنفيذ الخطط المستقبلية من خلال توفير الكفاءات من راس مال بشري ، وتكنولوجيا، ومؤسسات إدارية، وبيئة اجتماعية منافسة .وباعتبار النفط مادة ناضبة يستلزم وجوب إنشاء قاعدة إنتاجية بديلة تهتم بالإنتاج في القطاعات الأخرى غير النفط، كقطاع الصناعة التحويلية، الزراعة أو الخدمات.
- وعلى هذا الأساس يستلزم على كل دولة ريعية مهما كان القطاع التي تعتمد عليه تنويع مصادر إيراداتها من خلال التركيز على بقية القطاعات الأخرى مثل الزراعة والصناعة التحولية والخدمات.[13]

[13] عبد الرزاق بن علي، نجوى ا رشدي، **التنويع الاقتصادي :المفهوم الأهمية و المحددات**، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي السادس، 3 نوفمبر / 2016حول :بدائل النمو و التنويع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات و البدائل المتاحة، جامعة حمانة لخضر، أيام2 جامعة وادي سوف، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية و علوم التسيير، **الجزائر** ص03

- **المبحث الثاني : مستويات ومؤشرات تقييم التنويع الاقتصادي**

المطلب الاول : مستويات و اشكال التنويع الاقتصادي

- الفرع الاول :مستويات التنويع الاقتصادي

يمكن التعرف على مستويات هامة للتنويع الاقتصادي تتمثل فيما يلي:

1. **تنويع الإنتاج :**والذي يتحقق عندما تقرر مؤسسة ما بإنتاج سلعة جديدة دون التخلي عن المنتجات السابقة ،كما يمكن أن يتحقق بالاندماج مع مؤسسات أخرى تعمل في ذات الصناعة ولكنها تنتج منتجات أخرى إلا انه لا يمكن اعتباره الوسيلة الوحيدة لتحقيق التنويع مع وجود صلات وثيقة بين المنتجات الحالية التي تنتجها المؤسسة والمنتجات الجديدة التي ترغب في إنتاجها أي التي ترغب في تنويع إنتاجها معها ،كالتشابه في الخصائص التكنولوجية المرتبطة بالإنتاج أو التشابه في عملية التسويق أو الخبرة اللازمة لإجراء البحوث المرتبطة بالمنتجات.
2. **تنويع التجارة الخارجية(الصادرات) :**يرتبط الحديث عنها بتحليل هيكلها السلعي للواردات والصادرات أين يمكن معرفة مدى الاعتماد على تصدير سلعة واحدة بقياس نسبتها لإجمالي الصادرات و دراسة طبيعة هذه السلعة كما أن شدة الاعتماد ستؤثر في إمكانية تحقيق التنمية الاقتصادية فتنويع هيكل الصاد رات سيكون حلا مثاليا لاستمرارها كما أن شدة التنوع في تركيبة الواردات وعدم التركيز على نوع أو مجموعة محددة سيؤثر على مسار التنمية الاقتصادية ويفقدها استقلاليتها، لذلك فإن تنويع الواردات قد يعني تقليل أصناف أخرى، عكس الصادرات وذلك بأن يلغي البلد المعني من قائمة البضائع المستوردة أبوابا ثم تدريجيا أصناف أخرى من المنتجات وعوض عن ذلك تم التركيز على المنتجات الصناعية ذات التكنولوجيا العالية والمعقدة.
3. **تنويع القطاعات التنافسية :**الاقتصاديات الأكثر تنوعا هي التي تتحكم في المنتجات الأقل إنتاجا على المستوى الدولي، وهذا ما يزيد ويحسن من فرص تحقيق مكاسب التنافسية.
4. **تنويع الأصول :**أشار تقرير البنك الدولي عام 2011 إلى طريقة جديدة في قياس التنويع، إذ تقترح هذه الطريقة تقسيم أصول أي دولة إلى ثلاثة أنواع :الطبيعية، المنتجة وغير الملموسة، وتتضمن الأصول الطبيعية الموارد الأرضية، من غابات وأ راضي وم راعي ،وتشير الأصول المنتجة إلى رأس المال المنتج ،وهو يتضمن الاستثمارات المادية و راس المال البشري وراس المال الاجتماعي، وتشير الأصول غير الملموسة إلى المؤسسات الوطنية وحكم القانون.

5. **تنويع الأسواق :**يحتل نفس القدر من الأهمية ،فالاعتماد على سوق واحد يجعل الاقتصاد عرضة للمخاطر في حالة انخفاض الطلب على المنتجات وللتقليل من المساوئ يجب تنويع الأسواق ففي حالة انخفاض الطلب في سوق يكون في الأسواق الأخرى أكثر استقرارا فالبلد الذي يصدره بكثرة يدل على قدرته على المنافسة الدولية.

- **تنويع مصادر الايرادات الحكومية :** تعرف على أنها الإيرادات التي يتم تمويل الحكومات بها، حيث تعد بمثابة الموارد المالية لها لضمان عمل هذه الحكومات، ومن أهم مصادر الإيرادات الحكومية الايرادات الضريبية و غير الضريبية بالاضافة الى الايرادات النفطية و ايرادات الاتية من الاستثمار.[14]

- **الفرع الثاني : أشكال التنويع الاقتصادي**

يمكن التمييز بين عدة أشكال للتنويع الاقتصادي كما يلي :

1. **التنويع العمودي(الرأسي) :** وهو تصنيع منتجات تشكل مواد نصف مصنعة أو مواد أولية لصناعة السلع الحالية(التنويع العمودي لأعلى)أو التوجه إلى صناعة منتجات جديدة تشكل المنتجات التي يتم تصنيعيا حاليا مواد أولية لها(التنويع العمودي لأسفل).
2. **التنويع الأفقي :**وهو إنتاج وتصنيع منتجات جديدة تتلاءم مع الخبرات والطرق الإنتاجية المكتسبة وتكملها في نفس الوقت.
3. **التنويع الجانبي :**وهو الدخول إلى ميدان نشاط جديد من خلال إنتاج منتجات جديدة لا علاقة لها بالمنتجات الحالية وتستهدف أسواقا جديدة.
4. **التنويع الشامل:** والذي تسعى من خلاله المؤسسات الإنتاجية إلى توسيع تشكيلة منتجاتها الحالية وفي نفس الوقت اكتساب و اختراق أسواق جديدة.
5. **التنويع الجغرافي :** والذي يعني الدخول إلى مناطق جغرافية جديدة لتصدير المنتجات والتكيف مع تغيرات بيئة الإنتاج الجديدة .
6. **التنويع المالي :**وهو ذلك الشكل من التنويع الذي يهدف إلى الحد من مخاطر الاستثمار من خلال توزيع رؤوس الأموال على مجموعة متنوعة من الأنشطة الاستثمارية والتي لا يمكن أن تخسر في أن واحد كما قد يمتد التنويع المالي إلى الاستثمار في مناطق مختلفة لتجنب أثار الانكماش الاقتصادي الذي قد يصيب مناطق معينة ويلعب التنويع الاقتصادي دورا أساسيا في التحكم في التقلبات الاقتصادية ويخفض الأضرار الناتجة عن انهيار أسعار المواد الأولية في البورصات العالمية كما يسمح بتحسين التنافسية الدولية.[15]

---

[14]مراد تيتان، إسماعيل صاري سياسة التنويع الاقتصادي كخيار أمثل للخفيف من حدة الصدمات النفطية في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية ،مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول :متطلبات تحقيق الإقليم الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات البويرة، الجزائر يومي 30 / 29 نوفمبر 2016 ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير الجزائر03 .

[15]نور الدين شارف فرص التنويع الاقتصادي في الجزائر من خلال تبني سياسة التصنيع لإحلال الواردات لجنة مجلة الإدارة والتنمية لمبحوث والدراسات، العدد 12 ،جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف الجزائر ،ص3 .

المطلب الثاني :معايير و مؤشرات تقييم درجة التنويع الاقتصادي

- الفرع الاول : معايير تقييم درجة التنويع الاقتصادي

هناك مجموعة من المعايير التي يتم من خلالها تقييم درجة التنويع الاقتصادي وهي:

1. درجة التغير الهيكلي :كما تدل عليها النسبة المؤوية لإسهام القطاع النفطي مقابل القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي، فضلا عن النمو أو تقلص إسهام هذه القطاعات عبر الزمن.
2. الإيرادات :تطور إيرادات النفط والغاز كنسبة من مجموع الإيرادات الحكومية.
3. الصادرات :نسبة الصادرات غير النفطية إلى مجموع الصادرات ، ويدل الارتفاع المطرد للصادرات غير النفطية على زيادة التنويع الاقتصادي ولكن على فترة زمنية طويلة نسبيا ، ويمكن أن يمثل التنويع في الواردات وجها مهما للتنويع الاقتصادي ، باعتبار أن الاقتصاد الوطني الجزائري يستورد من العالم الخارجي السلع والخدمات التي لا ينتجها بصورة تنافسية ، وبذلك فإن تطور بنية الواردات يمثل تغير الهيكل الإنتاجي للاقتصاد الوطني.
4. الإسهام النسبي للقطاعين العام والخاص في التراكم الإجمالي لرأس المال الثابت.

- **الفرع الثاني : مؤشرات قياس درجة التنويع الاقتصادي**

1- يعد معامل هيرفيندال -هيرشمان (Hedrfindahl-Hirschman) من أكثر المؤشرات استخداما في قياس التنويع الاقتصادي ، يعتمد المعامل على قياس تركيبة وبنية و مدى تنوع عدد من المتغيرات وهي : الناتج المحلي الإجمالي، الإيرادات، الصادرات، العمالة، تراكم رأس المال.

- ويعبر عن هذا المعامل بالصيغة التالية :

$$H = \frac{\sqrt{\sum\left(\frac{xi}{x}\right)^2} - \sqrt{\frac{1}{N}}}{1 - \sqrt{\frac{1}{N}}}$$

- N : عدد النشاطات.
- xi : قيمة المتغير في النشاط i.
- x : القيمة الإجمالية للمتغير في جميع النشاطات .
- تتراوح قيمة معامل هيرفيندال -هيرشمان بين الصفر و الواحد ($0 \leq H \leq 1$).
- فإذا كان $H=0$ فإن هناك تنوعا كاملا للاقتصاد.
- و إذا كان $H=1$ فأن مقدار التنوع يكون معدوما.

بمعنى كلما اقتربت قيمة معامل هيرشمان-هارفيندال من الواحد كان ذلك دليلا على ضعف التنويع الاقتصادي .[16]

[16] United Nations Conférence on Trade and Développement: UNCTAD, « Herd-book of Statistics», Nations Unies, New York et Genève, 2008, p.4.

2- معامل جيني

يستعمل هذا المعامل في قياس مدى تركز الظاهرة المدروسة وعدم توزيعها بشكل عادل أو متساوي ويعتبر مؤشر جيني Gini Index من أفصل مقاييس التركز وأبسطها ، ويعتمد على هذا المؤشر على منحنى لوريتر lorenz curve ، ويقاس مؤشر جيني بالمساحة المحصورة بين منحنى لوريتر ووتر المثلث لإجمالي مساحة المثلث .

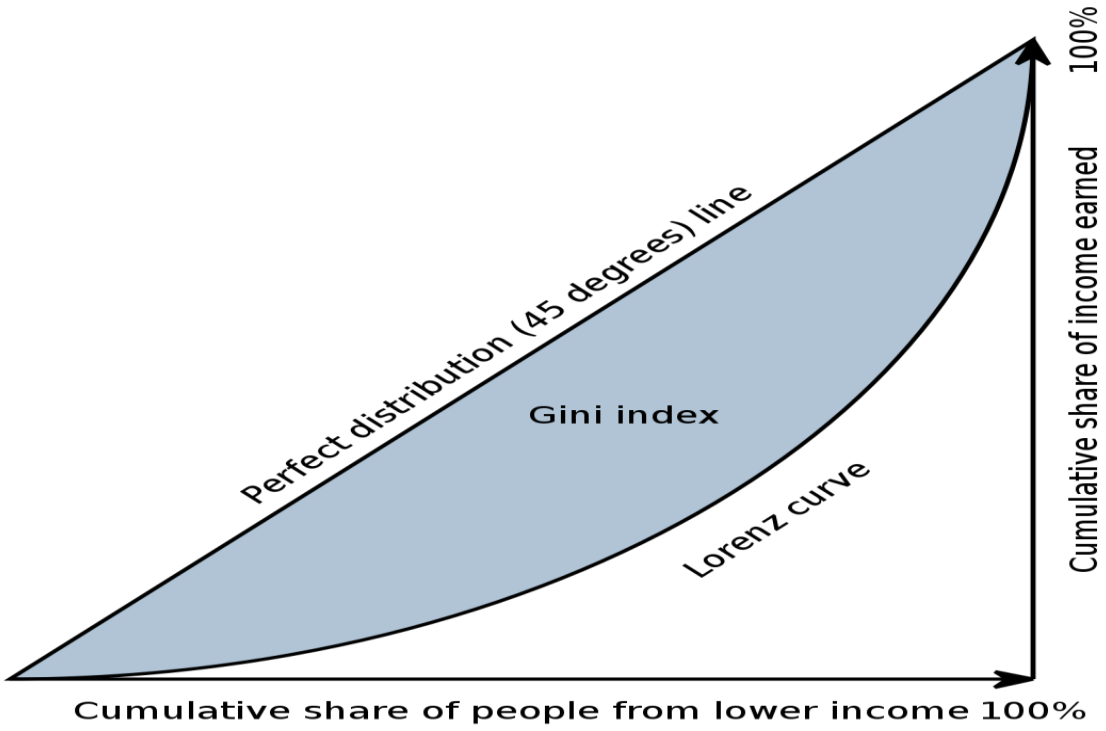

$$G = 1 - \sum_{i=0}^{k-1} (Y_{i+1} + Y_i)(X_{i+1} - X_i)$$

G: Gini coefficient
Yi: Cumulative proportion of the health variable (physicians) in the *ith* district
Xi: Cumulative proportion of the population variable in the *ith* district
k: total number of districts

- تتراوح قيمة مؤشر جيني بين الصفر(الذي يمثل المساواة التامة في توزيع الظاهرة) والواحد الصحيح (الذي يمثل المساواة التامة) وتكون عدم المساواة عالية جدا إذا زادت قيمة المؤشر عن الواحد .

خلاصة الفصل:

من خلال دراستنا لهذا الفصل الذي جاء تحت عنوان المقاربة النظرية لمتغيرات الدراسة تمكنا في الاخير من الالمام بمجموعة من المعارف المتمثلة في تعريف التنويع الاقتصادي الذي هو باختصار عبارة عن تنويع القاعدة الانتاجية و تنويع مجموع الايرادات و عدم الاعتماد على مورد واحد فقط ، و من ثم القواعد الاساسية للتنويع و محدداته و مختلف الدوافع التي تقودنا الى التننويع الاقتصادي من تخفيف للمخاطر الناجمة عن الاعتماد على مورد واحد و تحقيق النمو الاقتصادي و استدامته ، وتطرقنا ايضا الى مستويات التنويع الاقتصادي المتمثلة في تنويع الانتاج ،التجارة الخارجية ،القطاعات التنافسية ،الأصول ، الاسواق و مصادر الايرادات الحكومية ، وكل من اشكل التنويع المتمثلة في التنويع العمودي ،الافقي ،الجانبي ،الشامل و المالي الى غيرها من الأشكال المتعددة ،بالاخير معايير و مؤشرات التنويع الاقتصادي ،حيث تتمثل معايير تقييم درجة التنويع الاقتصادي في درجة التغير الهيكلي ، الصادرات و الواردات و الاسهام النسبي للقطاعين الخاص و العام ، ومؤشرات قياس درجة التنويع الاقتصادي من مؤشر هيرشمان-هرفيندال إلى مؤشر جيني المعروف .

الفصل الثاني :

تقييم أداء سياسة التنويع الاقتصادي في الجزائر

تمهيد :

إن الاعتماد على النفط كمورد واحد ترتبط أسعاره بالأسواق العالمية ويبقى عرضة للتقلبات الحادة بين الحين والآخر، يهدد استقرار وأمن الاقتصاد الوطني، يقتضي ضرورة تبني استراتيجية دائمة للنمو الاقتصادي تقوم على مصادر متنوعة، دائمة ومستمرة لخلق الدخل والعملة الصعبة، وتعتمد على تنويع الناتج المحلي الخام وخلق القيمة المضافة، وفي هذا السياق سعت الجزائر على غرار البلدان الريعية المصدرة للنفط لانتهاج استراتيجية للتنويع الاقتصادي، تهدف إلى هيكلة الاقتصاد الجزائري من جديد من خلال إشراك كل القطاعات الاقتصادية البديلة في مسار التنمية، وتبلورت رهانات اقتصادنا الوطني بين واقعه الريعي، الذي ساهم في تعطيل الجهاز الإنتاجي خارج المحروقات بشكل كبير وبين المأمول في إعادة إصلاح وإنعاش
وتنويع النشاط الاقتصادي لذلك أردنا التأكد من مدى تحسن مؤشرات سياسة التنويع الاقتصادي في الجزائر وهذا من خلال مبحثين هما :
المبحث الأول : الإختلالات في الاقتصادي الجزائري
المبحث الثاني : تشخيص اسباب الاختلالات في الاقتصاد الجزائري

المبحث الاول : الاختلالات مؤشرات الاقتصاد الجزائري

المطلب الاول : اختلالات مؤشرات الاقتصاد الكلي الجزائري

- **الفرع الاول : معدلات التضخم في الجزائر فترة 2014-2019**

التضخم هو معدل الزيادة في الاسعار على مدى فترة زمنية معينة ، و يعتبر التضخم عادة مقياسا واسعا كالزيادة العامة في الاسعار او الزيادة في تكلفة المعيشية في بلد ما ، بالرجوع الى حالة الجزائر خلال فترة الدراسة عرف معدل التضخم التطور نحو الارتفاع و الانخفاض الوتيرة السنوية للتضخم المسجل حيث نجد معدل التضخم في تطور نحو الارتفاع في الفترة الاولى من 2014 الى 2015 بمعدل 1.88% ، من 2.92% الى 4.8 % ، و من الفترة 2015 الى 2016 بمعدل 1.6% من 4.8% سنة 2015 الى اعلى معدل خلال فترة الدراسة 6.4% الذي سجل لسنة 2016 ، و التطور الثاني الذي شهدته معدلات التضخم للجزائر نحو الانخفاض اي الاتجاه المعاكس للفترة الاولى ابتداءا من سنة 2017 الى غاية 2019 ، حيث سجلت سنة 2017 معدل تضخم 5.6 % ،سنة 2018 4.3% و بالأخير سنة 2019 معدل 2.7 %، كما هو موضح بالشكل رقم (1) .

الشكل رقم (1) : معدلات التضخم في الجزائر للفترة 2019-2014

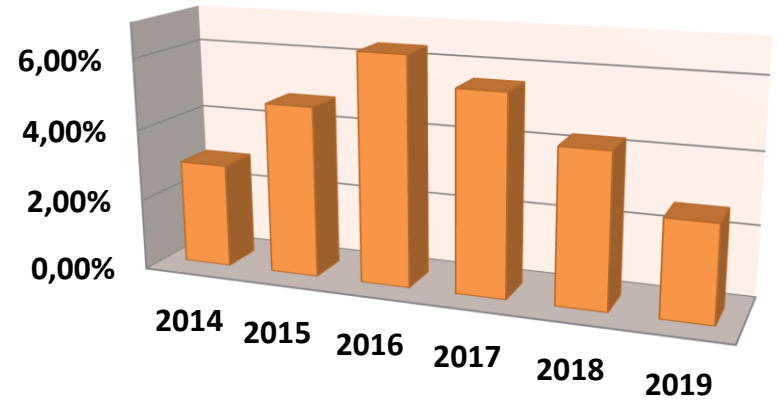

	2014	2015	2016	2017	2018	2019
معدل التضخم	2,92%	4,80%	6,40%	5,60%	4,30%	2,70%

المصدر : من اعداد الطلبة بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر لسنوات :2014، 2015، 2016، 2017، 2018 و 2019[17]

[17] https://www.bank-of-algeria.dz/html/bulletin_statistique_AR.htm

- **الفرع الثاني: معدلات البطالة في الجزائر فترة 2014-2019**

عرفت معدلات البطالة في الجزائر خلال فترة الدراسة تغيرات ايجابية و سلبية من فترة الى فترة اخرى ،كما هو موضح في الشكل رقم (2) ادناه ، حيث نجد ان معدل البطالة خلال سنة 2014 هو 9.8% وذلك راجع الى ارتفاع اسعار النفط و زيادة الواردات النفطية اي حدوث انتعاش اقتصادي و توفير مناصب عمل اكبر في الاقتصاد الوطني ، ومن ثم نجد ارتفاع بقيمة 1.4% و انخفاض بقيمة0.7% على التوالي من سنة 2014 الى 2015 و من 2015 الى 2016 ليصل معدل البطالة الى 11.2 % سنة 2015 و معدل 10.5% سنة 2016 وهذا نتيجة حدوث تذبذب في اسعار البترول في هذه الفترة بين ارتفاع و انخفاض ، و بالانتقال الى الفترة من 2017 الى 2019 سجلت الجزائر معدل بطالة ثابت قدر ب 11.7 % للسنوات 2017 و 2018 على التوالي و معدل 11.4% لسنة 2019 وهذا الارتفاع في معدلات البطالة راجع لسبب رئيسي هو سياسة الانكماش الاقتصادي الذي طبقته الجزائر بسبب انخفاض اسعار البترول الذي هو المورد الرئيسي للاقتصاد الوطني الذي يتحكم بشكل اساسي في السياسة الاقتصادية سواء في حالة الانتعاش او الركود .

الشكل رقم (2) : تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 2014-2019

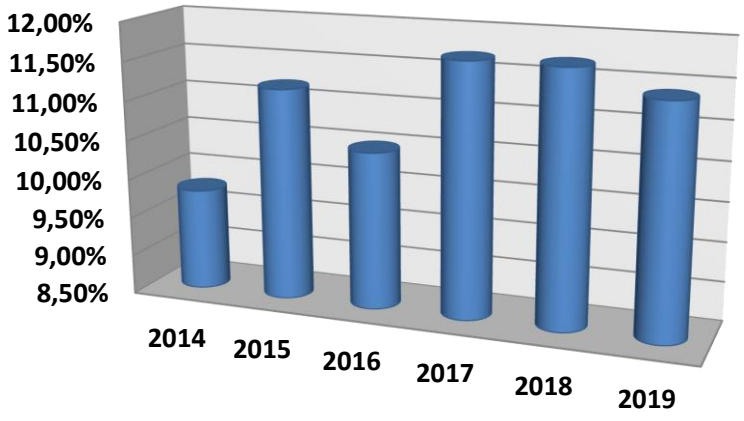

	2014	2015	2016	2017	2018	2019
معدل البطالة	9,80%	11,20%	10,50%	11,70%	11,70%	11,40%

- المصدر : من اعداد الطلبة اعتمادا على تقارير الديوان الوطني للإحصائيات ONS 2014-2019 .[18]

[18] https://www.ons.dz/spip.php?rubrique4

الفرع الثالث : معدل النمو في الجزائر للفترة 2014-2019

- حقق الاقتصاد الجزائري وفقا للشكل رقم (3) الموضح بالأسفل معدل نمو اقتصادي 4% في سنة 2014 بعائدات جباية بترولية بلغت 3388.3 مليار دج حيث وجه منها 2956.6 مليار دج لتمويل عجز الخزينة العمومية ،بلغ معدل نمو الاقتصاد الجزائري 3.9 % في 2015 مقابل 4% في 2014، بفضل النتائج المسجلة في قطاع الفلاحة وكذا انتعاش قطاع المحروقات ، وتجاوز بذلك الناتج المحلي الخام المحقق توقعات قانون المالية لـ 2015 والتي أشارت إلى معدل 3.8 % وتلك التي أصدرها صندوق النقد الدولي والتي توقع فيها معدل 3.7% في 2015. غير أنه وفي مقابل ذلك، سجل النمو خارج المحروقات تباطؤًا حيث انتقل من 5.6 % في 2014 إلى 5.5 % في 2015، كما تراجع النمو خارج الفلاحة من 3.9 % في 2014 إلى 3.5 % في 2015. وتقدر قيمة الناتج المحلي الخام الاسمي في 2015 (محتسب على أساس الاسعار الفعلية للعام) بـ 16799.2 مليار دج مقابل 17205.1مليار دج في 2014 (- 2.4%). ومن حيث قطاع النشاط، فقد سجل عام 2015 نموا بـ 7.6% في قطاع الفلاحة والغابات والصيد (مقابل 5.2% في 2014) و 5.9 % في قطاع الخدمات التجارية (مقابل 8 % في 2014) و 5.3% في قطاع البناء والاشغال العمومية (مقابل 6.8 %) و4.6% في قطاع الصناعة (مقابل 3.9 %) و 3 % بالنسبة لقطاع الخدمات غير التجارية (مقابل 4.4%). يتشكل قطاع الخدمات التجارية من النقل والاتصالات والتجارة والفندقة والاطعام والخدمات الموجهة للمؤسسات والعائلات، بينما تتضمن الخدمات غير التجارية الخدمات المالية والعقار والنشاطات الادارية العمومية. وفيما يتعلق بقطاع المحروقات فقد سجل نتائج ايجابية محققا نموا بـ 0.4 % في 2015 مقابل -0.6 % في 2014، نسبة نمو الاقتصادي بالجزائر بلغت 4% عام 2016 مقابل 3.9% سنة 2015 سجل قطاع المحروقات نموا قويا في 2016 مقارنة ب 2015 بمعدل 5.2 نقطة بينما شهدت القطاعات خارج المحروقات تراجعا بمعدل 1.3 نقطة ما بين 2015 و2016. تعد قطاعات الفلاحة والصناعة والبناء والأشغال العمومية والري إضافة إلى الخدمات التجارية الأكثر مساهمة في النمو، ارتفاع ضئيل للنمو الاقتصادي الجزائري في سنة 2018 ليبلغ 1.5 % ، مقابل 1.4 % سنة 2017، مشيرا الى أن نمو الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات قدر بـ 3.4 % سنة 2018 مقابل 2.2 % سنة 2017، بلغ النمو الاقتصادي الجزائري 0.8 % في 2019، مقابل 1.2 % في 2018، فيما بلغت نسبة نمو الناتج الداخلي الخام باستثناء المحروقات، 2,4 % عام 2019، مقابل 3% عام 2018، حيث ان قطاع الفلاحة سجل نموا بنسبة 2,7 % في 2019، مقابل 3,5 % في سنة 2018، بينما سجل قطاع البناء والأشغال العمومية والري، بما في ذلك الخدمات والأشغال العمومية البترولية نموا بنسبة 3,8 .%

-الشكل رقم (3) : تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة 2014-2019

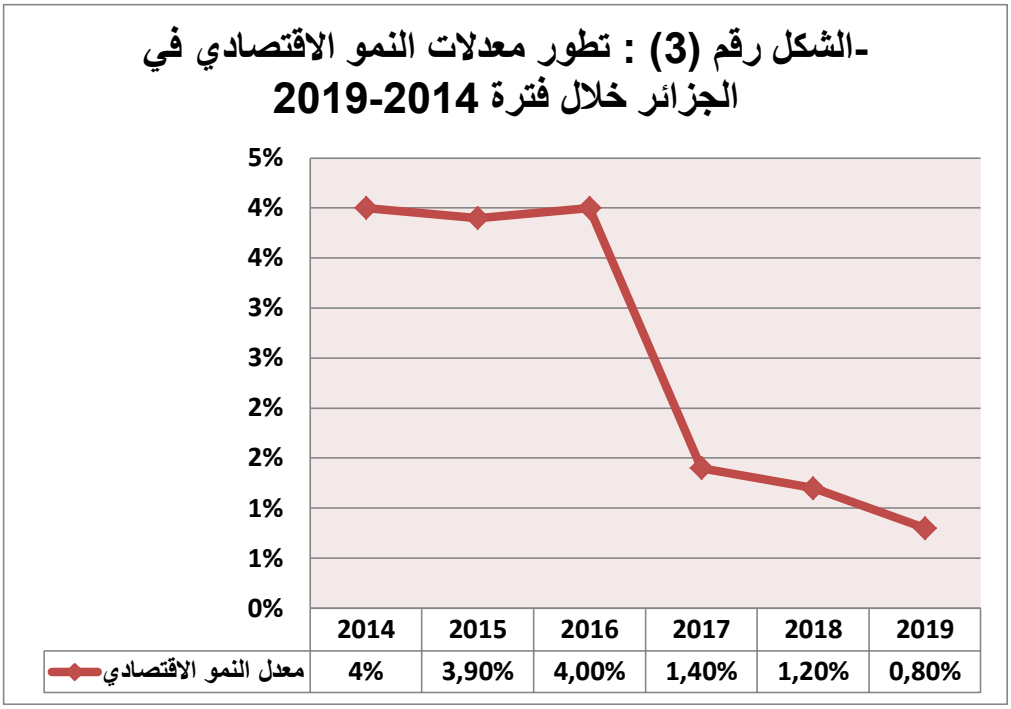

المصدر : من اعداد الطلبة بناء على تقارير الديوان الوطني للإحصائيات ONS 2014-2019 [19]

[19] مرجع سبق ذكره

المطلب الثاني : إختلالات مؤشرات التجارة الخارجية

الفرع الاول : سعر الصرف

- يعرف سعر الصرف بأنه النسبة التي يحصل على أساسها مبادلة النقد الأجنبي بالنقد الوطني أو هو ما يدفع من وحدات النقد الوطني للحصول على وحدة أو عدد معين من وحدات النقد الأجنبي. بالرجوع الى الجدول رقم (1) و الشكل رقم (4) الموضحيين في الاسفل نجد ان اسعار الصرف للعملة الوطنية تتدهور و تتناقص خلال فترة الدراسة في كل سنة ، حيث نجد في سنة 2015 نسبة الصرف المتوسطي للدينار الجزائري مقابل اليورو هي 111.44دج مقابل 1 يورو و 100.46دج مقابل 1 دولار امريكي ،سنة 2016 نجد سعر الصرف 121.18 دج مقابل 1 يورو و 109.47دج مقابل 1 دولار امريكي بفارق 9.47دج و 9.01دج لسعر صرف العمليتين بالترتيب مقابل السنة الماضية ، سنة 2017 سعر الصرف 125.32دج مقابل 1 يورو و 110.69دج مقابل 1 دولار امريكي ،اي بفارق بسيط عن سنة 2016 ، وفي سنة 2018 ارتفع سعر الصرف ليصبح 137.69دج مقابل 1 يورو و 116.2دج مقابل 1 دولار امريكي ،بالاخير في سنة 2019 عرف ارتفاع اقل ب 133.70دج مقابل 1 يورو و 119.36دج مقابل 1 دولار امريكي .

- جدول رقم (1) : اسعار صرف الدينار الجزائري مقابل اليورو و الدولار الامريكي خلال الفترة 2015-2019

السنوات	سعر صرف الدينار الجزائري مقابل اليورو	سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الامريكي
2015	111.44	100.46
2016	121.18	109.47
2017	125.32	110.96
2018	137.69	116.20
2019	133.70	119.36

المصدر : من اعداد الطلبة اعتمادا على تقارير بنك الجزائر 2015-2019 [20]

[20] https://www.bank-of-algeria.dz/html/bulletin_statistique.htm

الشكل رقم (4) : تغييرات اسعار صرف الدينار الجزائري مقابل اليورو و الدولار الامريكي خلال الفترة 2015-2019

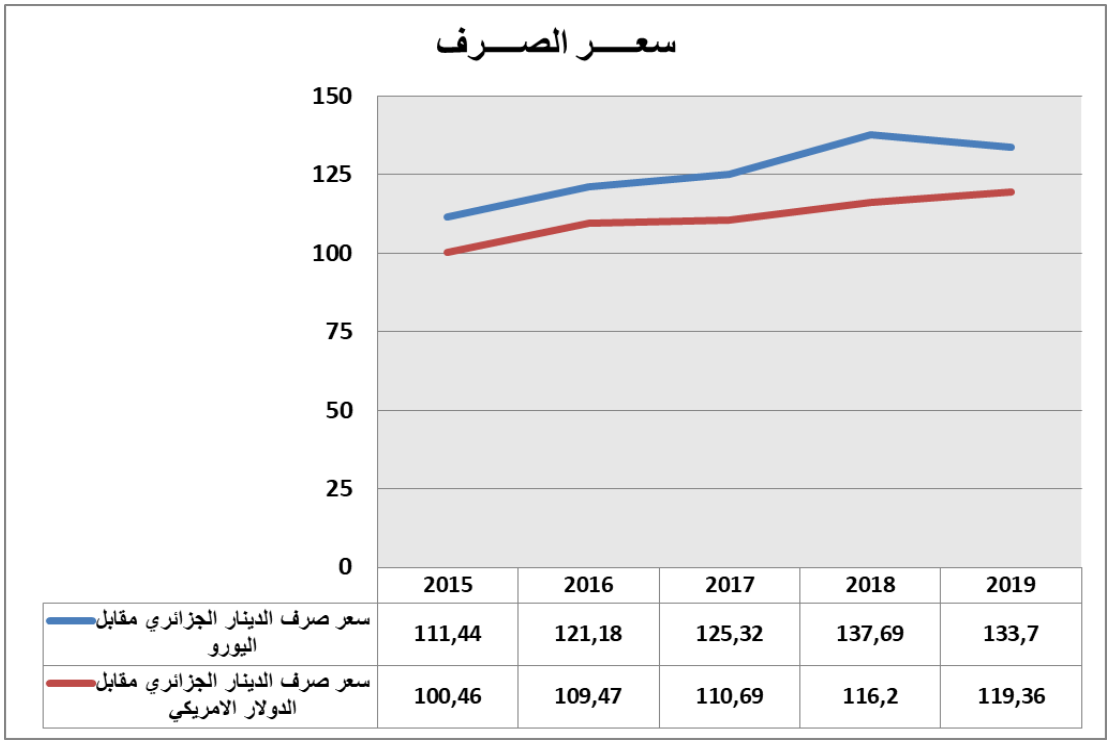

	2015	2016	2017	2018	2019
سعر صرف الدينار الجزائري مقابل اليورو	111,44	121,18	125,32	137,69	133,7
سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الامريكي	100,46	109,47	110,69	116,2	119,36

المصدر : من اعداد الطلبة اعتمادا على معطيات الجدول رقم (1)

الفرع الثاني : الميزان التجاري

- يعتبر الميزان التجاري احد المؤشرات لقياس قوة التجارة الخارجية الوطنية ، و من خلال الجدول رقم (2) و الشكل رقم (5) نجد ان الميزان التجاري الجزائري حقق فائض سنة 2014 بنسبة (+0.59%) حيث بلغ مجموع الصادرات 59996 مليون دولار امريكي مقابل مجموع واردات قدر ب 59670 مليون دولار امريكي ، فيما نجد ان الميزان التجاري الجزائري حقق عجز في السنوات من 2015 الى 2019 ، حيث نجد في سنة 2015 عجز بنسبة (-18.08%) بمجموع صادرات 34566مليون دولار امريكي و مجموع واردات 52649مليون دولار امريكي ، و في سنة 2016 عجز بنسبة (-20.13%) وهو اكبر عجز مسجل خلال فترة الدراسة الذي سجل فيه مجموع صادرات وواردات فيه 29310 و 49436 مليون دولار امريكي على التوالي ، سنة 2017 سجل عجز بنسبة (-14.41%) بصادرات قدرت ب 34569 مليون دولار امريكي و واردات بقيمة 48980مليون دولار امريكي ،بينما في سنوات 2018 و 2019 عجز بنسب (-7.46%) و (-9.64%) بمجموع صادرات قدر ب:41113 مليون دولار

امريكي لسنة 2018 و 34994 مليون دولار امريكي لسنة 2019 ،بمقابل مجموع واردات 27589مليون دولار امريكي لسنة 2018 و 44632 مليون دولار امريكي لسنة 2019.

- الجدول رقم (2) : الميزان التجاري الجزائري للسنوات 2014-2019

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019
مجموع الصادرات (مليون دولار امريكي)	59996	34566	29310	34569	41113	34994
مجموع الواردات (مليون دولار امريكي)	59019	52086	48882	48074	47589	44632
الميزان التجاري (%)	**+0.59**	**-18.08**	**-20.13**	**-14.41**	**-7.46**	**-9.64**

المصدر : من اعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات تقارير بنك الجزائر 2014-2019و المديرية العامة للجمارك [21]

الشكل رقم(5) :تغيرات صادرات و واردات الجزائر خلال الفترة 2014-2019

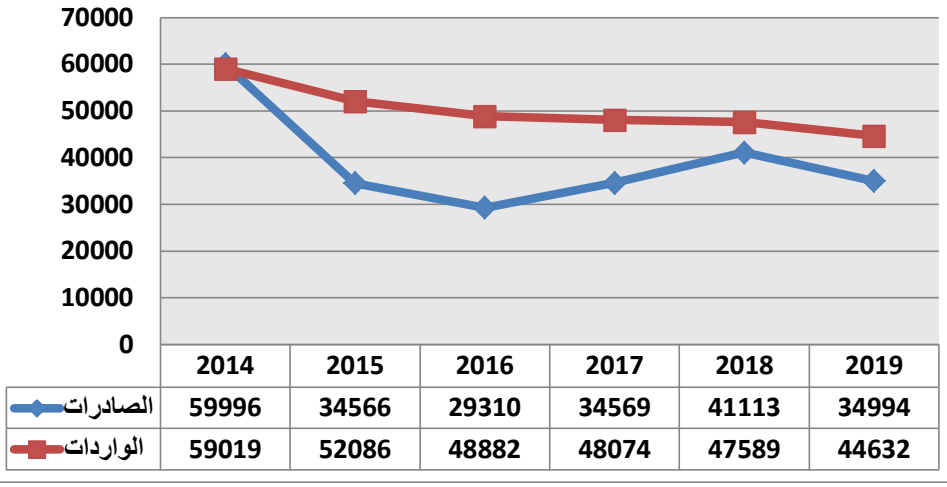

المصدر : من اعداد الطلبة [22]

[21] https://douane.gov.dz/spip.php?page=breves
[22] من اعداد الطلبة

المطلب الثالث : اختلالات مؤشرات الموازنة العامة

الفرع الاول : العجز الموازني

من خلال الجدول رقم (3) الموضح في الاسفل نجد ان اجمالي ايرادات الميزانية و الهبات لسنة 2014 بلغت 5738.4 مليار دج منها 3388.4 مليار دج ايرادات المحروقات بنسبة 59% و 2349.9مليار دج ايرادات خارج المحروقات بنسبة 41% من اجمالي ايرادات الميزانية مقسمة الى 36.4% ايرادات ضريبية و 4.5% ايرادات غير ضريبية بقيمة 2091.4 مليار دج و 258.5 مليار دج على التوالي ،بالنسبة لسنة 2015 بلغ اجمالي الايرادات 5103.1 مليار دج منها 2373.5مليار دج (46.5%) ايرادات محروقات و 2729.6مليار دج (53.5%) ايرادات خارج المحروقات بايرادات ضريبية بقيمة 2354.7 مليار دج(46.1%) و غير ضريبية بقيمة 374.9 مليار دج (7.3%) ، وسجلت سنة 2016 مجموع ايرادات الخزينة بقيمة 5110.1مليار دج منها 1781.1مليار دج (34.9%) ايرادات المحروقات و 3329.0مليار دج (65.1%) مقسمة الى 2482.2 مليار دج (48.6%) ايردات ضريبية و 846.8 مليار دج 6047.9 مليار دج منها 2177.0مليار دج ايرادات المحروقات بنسبة 36% و3870.9 مليار دج ايرادات خارج المحروقات بنسبة 64% من اجمالي ايرادات الميزانية مقسمة الى43.5% ايرادات ضريبية و 20.5% ايرادات غير ضريبية بقيمة 2630.0 مليار دج و 1215.7 مليار دج على التوالي ، بالنسبة لسنة 2018 بلغ اجمالي الايرادات 6751.4مليار دج منها 2887.1 مليار دج (42.8%) ايرادات محروقات و 3864.2مليار دج (57.2%) ايرادات خارج المحروقات بإيرادات ضريبية بقيمة 2648.5 مليار دج(39.2%) و غير ضريبية بقيمة 1215.7 مليار دج (18%) ، حيث نجد ان في سنة 2014 الحصة الاكبر من الايرادات تعود للمحروقات و العكس في باقي السنوات من 2015 الى 2018 الايرادات خارج المحروقات لها الحصة الاكبر بسنبة معتبرة في 2015 و 2018 و بنسبة كبيرة في كل من سنة 2016 و 2017.

- الجدول رقم (3) : مجموع ايرادات الميزانية للجزائر خلال الفترة 2014-2018

الوحدة : مليار دينار جزائري

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018
ايرادات المحروقات	3388.4	2373.5	1781.1	2177.0	2887.1
ايرادات خارج المحروقات	2349.9	2729.6	3329.0	3870.9	3864.2
ايرادات ضريبية	2094.4	2354.7	2482.2	2630.0	2648.5
ايرادات غير ضريبية	258.5	374.9	846.8	1240.9	1215.7
المجموع	5738.4	5103.1	5110.1	6047.9	6751.4

المصدر : من اعداد الطلبة بالاعتماد على تقرير المديرية العامة للخزينة 2014-2018 [23]

[23] http://mf-temp.at.dz/index.php/fr/documentation2020/notes-et-rapports/rapports

المبحث الثاني : تشخيص اسباب الاختلالات في الاقتصادي الجزائري

المطلب الاول : الصادرات و الواردات

الفرع الاول : إسقاط مؤشر هيرشمان-هرفيندال على الصادرات والواردات

لتحقيق التنويع الاقتصادي لا يكفي أن نحقق تغير في بنية الإنتاج فقط، بل يتطلب التنويع حدوث تغيير للبنية السلعية للصادرات ويعتبر التنويع في الصاد رات ذو أهمية بالغة في الاقتصاد النفطي الذي يرتكز أساسا على إنتاج وتصدير النفط والغاز الطبيعي، فإذا تنوعت الصادرات بشكل ملحوظ فذلك يعكس إلى حد كبير مدى التنوع الكبير الذي حققته القطاعات الإنتاجية خارج المحروقات وتلبية الحاجات المحلية من جهة، كما يعكس المشاركة الفعالة والتنافسية في التجارة الدولية من جهة ثانية، من جهته يعكس التنويع في الواردات مدى اعتماد الاقتصاد الوطني على العالم الخارجي في تلبية احتياجاته من السلع والخدمات التي لا يمكن إنتاجها محليا، خاصة التكنولوجيا أي المنتجات التقنية والتجهيزات، وكلما تنوعت بنية الواردات عكست عدم تنافسية الاقتصاد الوطني في الكثير من المنتجات وإذن عدم تغيير الهيكل الإنتاجي للاقتصاد الوطني مقارنة باحتياجاته المتزايدة ،يبين الجدول (-) التالي قيمة الصادرات والواردات للجزائر خلال الفترة 2014-2018 و قيمة معامل هيرشمان-هرفيندال لكل سنة

الجدول رقم (4) : قيمة الصادرات والواردات للجزائر خلال الفترة 2014-2018 و قيم معامل هيرشمان-هرفيندال :

الوحدة :مليار دولار امريكي

	2014	2015	2016	2017	2018
الواردات					
المواد الغذائية	10550	8946	7855	8069	8199
الطاقة	2720	2247	1234	1899	977
المواد الاولية	1812	1489	1490	1456	1814
المواد نصف المصنعة	12301	11482	10972	10483	10468
التجهيزات الفلاحية	629	638	479	585	537
التجهيزات الصناعية	18115	16369	14709	13368	12824
السلع الاستهلاكية غير الغذائية	9894	8243	7904	8129	9312
اخرى	2998	2672	4239	4084	3459
	651	563	554	907	984
المجموع	59670	52649	49436	48980	48573
مؤشر هيرشمان-هيرفيندال	0.1694	0.1759	0.1669	0.1448	0.1517
الصادرات					
المواد الغذائية	323	238	326	350	373
الطاقة	58362	33081	27918	33202	38897
المواد الاولية	110	107	84	73	93
المواد نصف المصنعة	1179	1111	909	845	1626
التجهيزات الفلاحية	1	0	0	0	0
التجهيزات الصناعية	16	18	53	78	90
السلع الاستهلاكية غير الغذائية	11	11	18	20	33
المجموع	59996	34566	29309	34569	41113
مؤشر هيرشمان-هيرفيندال	0.9581	0.9344	0.9274	0.9394	0.9180

المصدر : من اعداد الطلبة بناء على تقرير بنك الجزائر 2014-2019 [24]

[24] مرجع سبق ذكره

- من خلال الجدول نلاحظ تنويع كبير لهيكل الواردات، وحدوث تغيرات في توزيعها، إذ تناقصت كل من المواد الغذائية والتجهيزات الصناعية بشكل ملحوظ خلال فترة الدراسة و هذا ما يعكس تطورا شهدته الجزائر في مجال التغذية و توفير التجهيزات الصناعية للاقتصاد الوطني، و تناقص طفيف في واردات الطاقة و المواد نصف المصنعة ، وباقي الواردات في تذبذب بين صعود و نزول و ثبات ، كل هذه الفئات من السلع تعكس ضعف القدرة الإنتاجية المحلية فيما يخص تلبية احتياجات الاقتصاد الوطني من سلع غذائية، مواد أولية، قطع غيار، مكونات جزئية للمنتجات، وهو ما أدى إلى تنويع الواردات. وما يمكن ملاحظته أيضا أن استيراد التجهيزات الصناعية أخذ نسبا معتبرة، فكانت مساهمته النسبية في الواردات كبيرة 18115 مليون دولار امريكي سنة 2014 و انخفضت الى 10845 مليون دولار امريكي سنة 2019 مما يبين سعي الجزائر الى توفير المعدات و التجهيزات الحديثة الانتاجية . ومن خلال تحليلنا للبنية الهيكلية السلعية للصادرات، يلاحظ جليا أن صادرات الجزائر متركزة في المواد الطاقوية (البترول والغاز الطبيعي والزيوت والمواد الكيماوية)، حيث ظلت صادرات المحروقات تسيطر على إجمالي الصادرات بنسبة 97.3% من سنة 2014 لتنخفض الى 94.6% سنة 2018 ومع ملاحظة ارتفاع بسيط في باقي الصادرات مثل المواد الغذائية والمواد نصف المصنعة و المواد الاستهلاكية غير الغذائية الا ان المحروقات ظلت المهيمن الأول لصادرات الجزائر إلى غاية نهاية فترة الدراسة .

- **الفرع الثاني : تحليل النتائج إسقاط مؤشر هيرشمان-هرفيندال على صادرات و واردات الجزائر**

اولا : الصادرات

الشكل رقم (6) : قيمة مؤشر هيرشمان-هرفيندال للصادرات

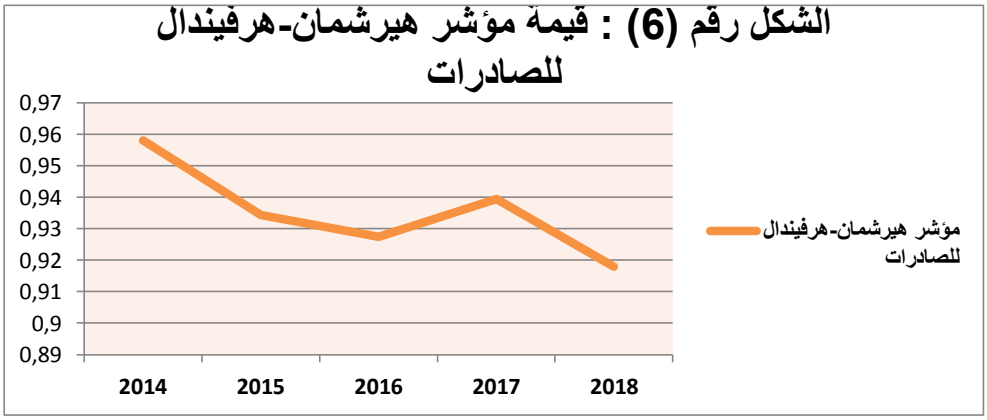

المصدر : من اعداد الطلبة[25]

[25] من اعداد الطلبة

- من خلال الشكل (6) الموضح اعلاه نلاحظ ان معامل هيرشمان-هرفيندال لصادرات الجزائر خلال الفترة 2014-2018 يتراوح بين 0.95 الى 0.91 ، وهذا ما يؤكد ضعف تنويع الصادرات المتركزة أساسا على المحروقات، مما يعني عدم حدوث تنويع يذكر في الهيكل السلعي لصادرات الجزائر، لأنه حسب مؤشر هيرشمان-هرفيندال كلما اقتربت قيمته من 1 هذا دليل على عدم وجود تنويع اقتصادي .

ثانيا : الواردات

الشكل رقم (7) قيمة مؤشر هيرشمان-هرفيدنال للواردات

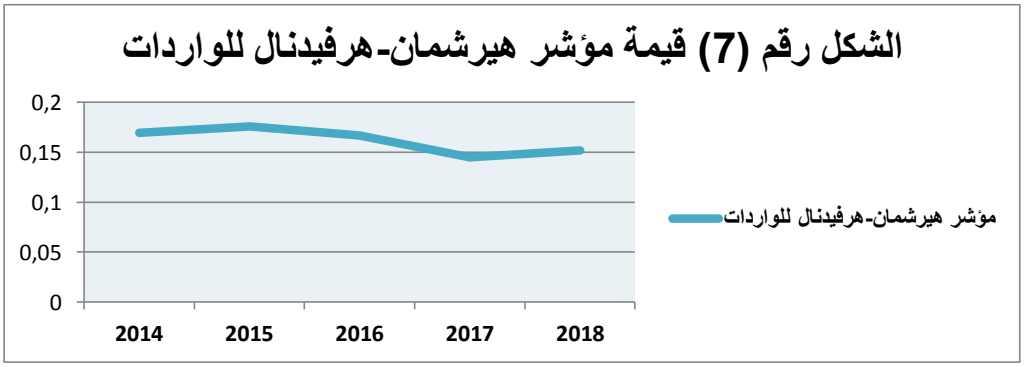

المصدر : من اعداد الطلبة[26]

من خلال الشكل (7)نلاحظ تناقص المعامل من 0.16 سنة 2014 الى 0.15 سنة 2018 إلا أن قيمه تدل على عدم حدوث تغيير واضح للواردات خلال فترة الدراسة ، فظلت الواردات متنوعة وغير مركزة في فئات معينة من السلع ، أو انها متنوعة بشكل مقبول كأن تنخفض نسبة السلع الغذائية التي من المفروض إحلالها محليا ، أو المنتجات الخامة والنصف مصنعة التي من المفروض أيضا أن تنتج محليا.

[26] من اعداد الطلبة

المطلب الثاني : الموازنة العامة

الفرع الاول : إسقاط مؤشر هيرشمان-هرفيندال للموازنة العامة للجزائر خلال الفترة 2014-2018

- يعكس التنويع في تمويل الخزينة العمومية من خلال الإيرادات الحكومية المتنوعة مدى أهمية التنويع المسجل في الاقتصاد ككل، والجزائر تعتمد بشكل كبير على إيرادات الصادرات النفطية، إذ تعتمد النفقات العمومية بشكل كبير على تطور أسعار النفط، ويحدث التنويع في الإيرادات الحكومية إذا تزايدت مساهمة الإيرادات غير النفطية وخاصة الضريبية منها في تمويل الإيرادات العامة للدولة
- جدول رقم (5) قيمة الايرادات الحكومية للجزائر للفترة 2014-2018 وقيم مؤشر هيرشمان-هرفيندال

الوحدة :مليار دينار جزائري

	2014	2015	2016	2017	2018
-ايرادات المحروقات	3388.4	2373.5	1781.1	2177.0	2887.1
ايرادات خارج المحروقات	2349.9	2729.6	3329.0	3870.9	3864.2
ايرادات جبائية	2091.4	2354.7	2482.2	2630.0	2648.5
الضريبة على الدخل والارباح	881.2	1034.5	1109.2	1207.6	1185.0
الضريبة على السلع و الخدمات	768.5	824.3	887.8	960.8	1060.3
الحقوق الجمركية	370.9	411.2	389.4	364.8	313.5
تسجيلات الطوابع	70.8	84.7	95.8	92.6	85.6
ايرادات غير جبائية	258.5	374.9	846.8	1240.9	1215.7
حاصل املاك الدولة و اخرى	76.0	247.5	177.2	270.8	176.3
حصص ارباح بنك الجزائر	122.7	88.7	610.5	919.8	1000.0
اخرى	6195.6	5814.2	59.1	50.2	39.2
هبات	0.1	0.0	0.0	0.0	0.0
المجموع	5738.4	5103.1	5110.1	6047.9	6751.4
مؤشر هيرشمان-هيرفيندال	0.4056	0.3875	0.2044	0.21004	0.27017

المصدر : من اعداد الطلبة[27]

[27] من اعداد الطلبة

- يظهر جليا من الجدول أن الإيرادات العامة للخزينة العمومية ترتبط ارتباطا وثيقا بأسعار النفط الدولية، حيث عرفت هذه الإيرادات ارتفاع محسوس يرجع أساسه لارتفاع الجباية النفطية ، فوصلت مساهمتها إلى 59% من اجمالي ايرادات الحكومة سنة 2014 لتشهد انخفاض في الفترة الموالية الى غاية 2018 لتصل الى 42.8 % سنة في اخر فترة الدراسة و بالمقابل ارتفاع في الإيرادات غير النفطية من 41% سنة 2014 لتصل الى 57.2% سنة 2018 ويرجع ذلك إلى جملة الإصلاحات الكبيرة التي باشرتها الحكومة من أجل توسيع مداخيل الجباية العادية تفاديا لأزمات انخفاض أسعار النفط ، حيث ساهمت الإصلاحات المتبناة في رفع نسبة الجباية العادية في الإيرادات العامة ، وخاصة الجباية الضريبية التي تطورت بشكل ملحوظ من خلال الجدول السابق.

- **الفرع الثاني : تحليل نتائج إسقاط مؤشر هيرشمان-هرفيندال على الموازنة العامة**

بحساب معامل هيرفندال لتوزيع الإيرادات الحكومية نلاحظ أن الدولة قل اعتمادها على الإيرادات النفطية ، لتعتمد على مصادر أخرى لتمويل نفقاتها وهو ما يعد مؤشرا ايجابيا، حيث انخفض المعامل من 0.4 سنة 2014 الى 0.27 سنة 2018 حسب الشكل رقم (8) الموضح اسفله ، حيث أصبحت الإيرادات النفطية وغير النفطية موزعة بالتساوي تقريبا خلال السنتين 2016 و 2017 ليكون المؤشر 0.2 و 0.21 على التوالي .

الشكل رقم (8) : قيمة مؤشر هيرشمان-هرفيندال للموازنة العامة

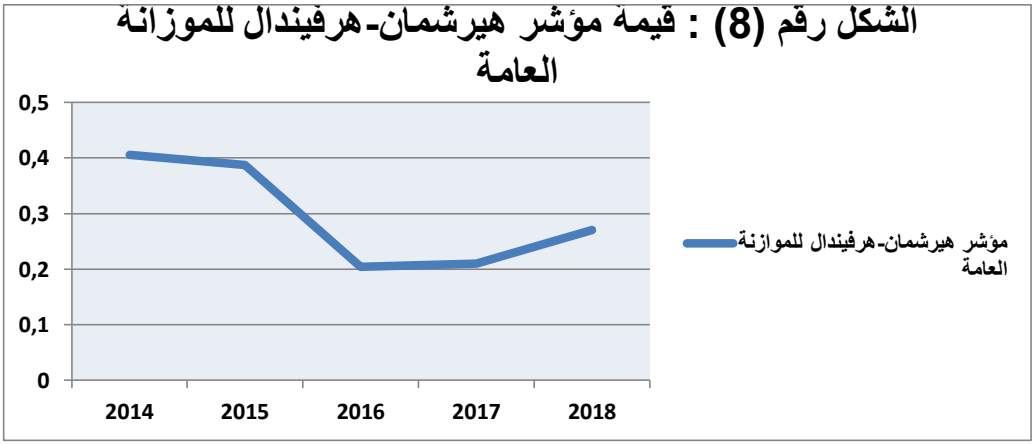

المصدر : من اعداد الطلبة[28]

[28] من اعداد الطلبة

المطلب الثالث : الهيكل الانتاجي

الفرع الاول : إسقاط مؤشر هيرشمان-هرفيندال على الهيكل للجزائر خلال الفترة 2015-2019

- لقياس درجة التنويع الاقتصادي في الجزائر استخدمنا 19 فرعا انتاجيا من جدول حسابات الانتاج في الجزائر كما هو موضح في الجدول

الجدول رقم(6) : الهيكل الانتاجي للجزائر للفترة 2015-2019 و قيم مؤشر هيرشمان-هرفيندال

الوحدة : مليون دينار جزائري

	2015	2016	2017	2018	2019
الزراعة	.2398163	2625494.4	2718804.0	2956270.9	3083826
الماء و الطاقة	305468.9	364771.1	404933.3	424411.1	436765
الهيدروكربونات	.4377643	4261625.4	5006848.7	6082757.0	5500959
الخدمات البترولية و الاشغال العامة	520779.8	556719.4	586422.9	576967.4	506484
المناجم و المهن	51501.5	55787.3	50184.7	58131.6	61340
هندسة النظم،المواد،الميكانيكا وعلم الطاقة	400125.7	405650.7	422899.2	447152.2	523831
مواد البناء	16771.9	182578.8	1988884.2	208961.4	207024
الصناعات المختلفة	.3714582	3992027.5	4315712.2	4635835.8	4935536
الكيماء ، المطاط و البلاستيك	197841.8	208259.5	213161.0	226259.0	229758
الصناعات الغذائية	.1158484	1262015.8	1339627.6	1417562.1	1464001
المنسوجات و الملابس	47351.1	53752.8	62367.9	66164.1	76232
الجلود و الاحذية	6659.8	6665.0	6654.9	7184.7	7638
الخسب ،الفلين و الورق	42634.1	47689.0	53815.0	58773.5	29375
الصناعات المختلفة	44875.2	48001.5	52108.4	58448.8	52922
النقل و الاتصالات	.2520214	2742200.1	3029990.7	3333392.0	2244879
المحلات التجارية	.2681814	2792516.2	2544572.0	2814109.0	2445815
الفنادق ،المقاهي و المطاعم	265824.2	297382.8	333976.9	360744.7	304170
الخدمات المقدمة للشركات	253775.0	273643.2	296724.1	316103.1	281249
الخدمات المقدمة للأسر	240567.0	272070.8	305866.1	305866.1	307790
المجموع	19398078	20448851.1	219435353.9	24355094.6	15790992
مؤشر هيرشمان-هيرفيندال	0.19567	0.188924	0.196104	0.206131	0.19692

المصدر : من اعداد الطلبة

الفرع الثاني : تحليل نتائج اسقاط مؤشر هيرشمان-هرفيندال على الهيكل الانتاجي للجزائر خلال الفترة 2015-2019

- بحساب مؤشر هيرشمان-هرفيندال للهيكل الانتاجي الجزائري المتكون من 19 فرع انتاجي وجدنا قيمة المؤشر خلال فترة الدراسة ثابتة نسبيا بين 0.195 سنة 2015 و 0.196 سنة 2016 ،حيث نجد ان قيمة المؤشر سنة 2016 هي 0.188 وسنة 2017 هي 0.196 و سنة 2018 هي 0.20 وهذه القيمة للمؤشر تدل على وجود تنويع جيد للفروع الانتاجية للهيكل الانتاجي وهو تنويع مقبول نوعا ما حيث لا تتركز فقط على فرع واحد انما على جميع الفروع ، مما يمكننا من قول انه يوجد تنويع في الهيكل الانتاجي الجزائري خلال فترة الدراسة .

الشكل رقم (9) : قيم مؤشر هيرشمان هيرفيندال للهيكل الانتاجي

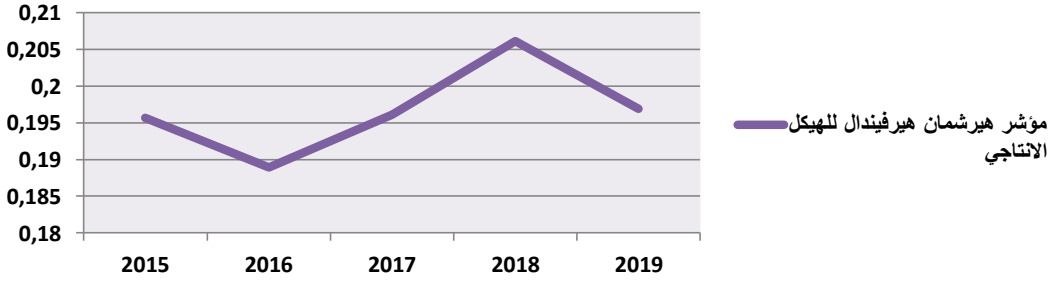

المصدر : من اعداد الطلبة[29]

[29] من اعداد الطلبة

خلاصة الفصل:

قد بينت نتائج الدراسة لحساب معاملات هيرفندال -هيرشمان للتنويع، تحقيق تنويع نسبي وطفيف في الاقتصاد الوطني، والذي كان ينخفض بارتفاع أسعار النفط ويتزايد بانخفاض أسعار النفط، إن هذا التنويع الهامشي في الاقتصاد الجزائري ينعكس بالتنويع الذي حصل في الناتج المحلي الخام، وكذلك التنويع الحاصل في الإيرادات العامة، وهذا ما يقودنا للحكم على أن اقتصادنا الوطني مازال ريعيا ولم يتمكن من تحقيق تنويع للقاعدة الاقتصادية وتحسين المؤشرات الاقتصادية الكلية خارج قطاع المحروقات و مازال يعتمد إلى حد بعيد على النفط كمورد طبيعي ناضب لتحقيق التنمية الاقتصادية حتى في ظل انخفاض أسعاره في الأسواق العالمية، ويرجع ذلك بطبيعة الحال لضعف القاعدة الإنتاجية خاصة منها الصناعية والزراعية ، وعليه فإن تحقيق التنويع في القاعدة الاقتصادية يعتمد على تحقيق التنويع الكلي في الناتج المحلي الخام بتفعيل مساهمة كل القطاعات المختلفة في الناتج، وكذلك محاولة خلق منتوج وطني تنافسي ذو محتوى تكنولوجي مقبول قادر على دخول الأسواق العالمية، مما يحدث تنويع في الصادرات من جهة، ومن جهة ثانية دعم القاعدة الإنتاجية الوطنية بتشجيع الاستثمار الخاص والعام والأجنبي الذي من شأنه خلق سياسة لإحلال خلق مصادر جديدة ومتنوعة للواردات وتركيزها فقط على المنتجات غير الممكن إنتاجها محليا، كل هذه العوامل من شأنه خلق مصادر جديدة و متنوعة لمداخيل الدولة وتوجيه العائد البترولي للاستثمار في مختلف القطاعات وخاصة الصناعة التي تعتبر خالقة للقيمة المضافة.

الخاتمة

إن الدور الذي يلعبه النفط في الاقتصاد الجزائري لا يمكن تجاهله بالنظر لما ساهمت فيه العوائد النفطية في إخراج الجزائر في كل مرة من أزماتها، إلا أن الحديث عن ما فعله النفط بالاقتصاد الجزائري يحاول أن يظهر المفارقات المتعلقة بهذا المورد الذي أفادت عوائده في الكثير من الأحيان الدول التي لا تملك على حساب الدول النفطية إن التقلبات السعرية للنفط من أهم المحددات الرئيسية لوضعية الاقتصاد الوطني استقرارا أو اختلالا وهو ما أكدته الانخفاضات في أسعار البترول في السنوات الفارطة التي نقلت العديد من المؤشرات الاقتصادية من حالة الفائض أو التوازن إلى حالة العجز مثل الميزان التجاري و ميزان المدفوعات والميزانية العامة، وبالتالي يتبن أن نجاح عملية التنويع الاقتصادي في الجزائر هي بالدور الذي تلعبه الدولة لمساعدة مختلف القطاعات و إشراكها في العمل على تحقيق تنويع الاقتصاد الوطني بالإضافة إلى توفير البنية التحتية اللازمة والبيئة المحفزة لنمو وتوسع قطاع الأعمال في تحديث القوانين والتشريعات والاستثمار والاهتمام بجميع القطاعات الاقتصادية التي يمكن أن تكون مصدر من مصادر تنويع الدخل وتساعد الجزائر على الخروج من الأزمة .

أولا: النتائج

من خلال ما تم التطرق اليه في دراستنا هذه يمكننا الخروج بمجموعة من النتائج المتوصل اليها وهي كالتالي :

- في خلال السنوات الاخيرة تسعى الجزائر من خلال سياساتها الجديدة المطبقة الى الوصول الى حالة تنويع اقتصادي و لكن هذا الهدف له مدى زمني بعيد لكي تستطيع تحقيقه وهذا ما يفند الفرضية الأولى التي تنص على ان الجزائر لا تملك تنويع اقتصادي ابدا و بالمقابل يؤكد صحة الفرضية الثانية ان الجزائر تتجه نحو تحسن مؤشرات التنويع الاقتصادي .
- يعتمد الاقتصاد الجزائري اعتماد قليل على عدة قطاعات متنوعة مثل القطاع الصناعي و التجاري بنسبة ضئيلة جدا وأكثر منه بشكل نسبي على القطاع الزراعي وهذا ما تم تأكيده خلال الدراسة بالنظر صادرات الجزائر خلال فترة الراسة التي قمنا بها ،مقارنة بقطاع المحروقات الذي له النصيب الاكبر من الصادرات هذا يؤكد صحة الفرضية الثانية.
- تعتمد الجزائر في السنوات الاخيرة على تنويع مصادر ايراداتها والتركيز على الإيرادات خارج قطاع المحروقات ،هذه الفرضية صحيحة بالنظر الى ايرادات الجزائر خارج المحروقات حيث كان الجزء الاكبر من ايرادات الجزائر خلال الفترة 2014-2019 للإيرادات خارج المحروقات و بالضبط للإيرادات الضريبية ما يمكن القول عليه انه تحسن ملحوظ في مؤشر التنويع الاقتصادي للجزائر .

- يعتمد نجاح التنويع الاقتصادي في الجزائر على وضع وتثبيت معالم ونهج متوازن في التنمية وكل هذا يتطلب مزيجا دقيقا ومتكاملا ومتجانسا من الإصلاحات والاستثمار في الأفراد والمؤسسات والبنية التحتية.
- إن القطاع الزراعي يعتبر من بين الخيارات التي يمكن أن تحقق من خلالها الجزائر التنمية المحلية المفقودة، فهو قطاع تمتلك فيه الجزائر كل مقومات النجاح، ولكن لم يلقى الاهتمام الكافي خاصة ذلك المخصص لقطاع المحروقات.
- الفرضية الرابعة تقول ان تسعى الجزائر الى تبني استراتيجية تنموية جديدة تمكنها من الحفاظ على امكانياتها الطاقوية و تمكنها ايضا من تحسين مؤشرات الاقتصادية الكلية يمكن تأكيد صحة هذه الفرضية في الفترة القادمة اما حاليا فهذه الفرضية خاطئة لان الجزائر لا تزال تعتمد بشكل كبير جدا على مورد البترول كمورد رئيسي للخزينة العمومية و الاقتصاد الجزائري يبقى دائما عرضة للصدمات الناتجة عن تقلبات اسعار البتول في السوق العالمية.

ثانيا: الاقتراحات و التوصيات

على إثر النتائج المتوصل اليها يمكننا الخروج بافتراحات مستقبلية كالأتي :

- الاستغلال الأمثل للإيرادات النفطية خاصة المتزامنة مع ارتفاع أسعار النفط .
- الحد من التوسع المفرط في استخدام و تصدير النفط.
- تنويع مصادر دخل الاقتصاد الجزائري من خلال ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات خاصة قطاعي (السياحة والزراعة).
- تطوير البحث العلمي والابتكار في مجال الطاقات المتجددة خاصة الطاقة الشمسية وخاصة أن الصحراء الجزائرية تعتبر أكثر المناطق المعرضة للشمس في العالم.
- تنظيم الإطار القانون الذي يشجع ويحفز الاستثمار في مجال الطاقات المتجددة.
- الاهتمام بالقطاع الزراعي و وضع استراتيجية طويلة المدى لتشجيع الاستثمار في هذا المجال.
- إعطاء عناية خاصة للزراعة في المناطق الصحراوية.
- تشجيع الاستثمار في القطاع السياحي.
- وكل هذا لا يتحقق إلا بوجود سياسة واستراتيجية واضحة المعالم لتبني سياسة التنويع الاقتصادي ورغم كل هذه الجهود المبذولة كان من المنطق على الجزائر أن تفكر في البحث عن بدائل في فترات الرخاء الاقتصادي و ليس وفقا للضغوطات التي تمليها الأزمة النفطية اليوم.

ثالثا : افاق الدراسة

نأمل في المستقبل أن نتناول ما لم نتناوله في دراستنا لنكمل الجوانب التي تطرقنا إليها و المتمثلة في:

- البدائل التي يمكن للجزائر أن تتخذها مكان النفط لتجنب الأزمات الحادة.
- برامج الطاقات المتجددة كبديل استراتيجي للجزائر.

قائمة المراجع

أولا : المراجع باللغة العربية

[3] محمد كريم قروف، قياس و تقييم مؤشر التنويع الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية للفترة(1980-2014)، مجلة الواحات للبحوث و الدراسات،المجلد 9،العدد 2 ،2016 ، الصفحة 638 .

[4]حامد حسن الجبوري، التنويع الاقتصادي واهميته للدول النفطية ،متوفر على الموقع http://www.fcdrs.com

[5] ميدي سير غيلبن ،دور القطاع الزراعي في سياسات التنويع الاقتصادي للعراق، مجلة جامعة كربلاء العلمية ،جامعة كربلاء العراق، المجلد 05 العدد2008،2،ص34

[6] عاطف لافي مرزوك، التنويع الاقتصادي في بلدان الخليج العربي، مقاربة للقواعد و الدلائل، مجلة الاقتصاد الخليجي، العدد 24 ،2013 ، -ص 09-10

[7] التقرير السنوي حول التنويع، لجنة الاقتصادية لأفريقيا، الأمم المتحدة، لسنة 2006 . على الرابط https://www.uneca.org/

[12] باهي موسى، روابنية كمال، **التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية :حالة البلدان العربية المصدرة للنفط**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، الجزائر، العدد/5 ديسمبر 2012 ، ص134

[13] عبد الرزاق بن علي، نجوى ا رشدي، **التنويع الاقتصادي :المفهوم الأهمية و المحددات**، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي السادس، 3 نوفمبر / 2016 حول :بدائل النمو و التنويع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات و البدائل المتاحة، جامعة حمانة لخضر، أيام2 جامعة وادي سوف، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية و علوم التسيير، **الجزائر** ص03

[14] مراد تيتان، إسماعيل صاري سياسة التنويع الاقتصادي كخيار أمثل للخفيف من حدة الصدمات النفطية في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية ،مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول : متطلبات تحقيق الإقليم الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات البويرة، الجزائر يومي 30 / 29 نوفمبر 2016 ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير الجزائر03 .

[15] نور الدين شارف فرص التنويع الاقتصادي في الجزائر من خلال تبني سياسة التصنيع لإحلال الواردات لجنة مجلة الإدارة والتنمية لمبحوث والدراسات، العدد 12 ،جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف الجزائر ،ص3 .

ثانيا : المراجع باللغة الانجليزية

[1] United Nations Framework Convention on Climat Change (UNFCCC) «economic diversification». (2009)
[2] Aissaoui.A «The Challenges of diversifying Petroleum-Dependant Economies: Algeria in the context of the Middle-
East and North-Africa», Arab Petroleum Investments Corporation, Middle East Economic Survey, Vol.LII, No. 22, p.6.
[2009].
[9] Osakwe Patrick. N «Foreign Aid, Resources and Export Diversification in Africa: A New Test of Existing Theories»,
United Nations Economic Commission for Africa, African Trade Policy Centre, Work in Progress No. 61, p.24 [2007].
[10] Singer. H. W « The Distribution of Gains between Investing and Borrowing Countries», American Economic Review,
vol. 40, no. 2, pp. 473-485. [1950].
[11] Brainard, William and Richard Cooper «Uncertainty and Diversification of International Trade», Food Research
Institute Studies in Agricultural Economics, Trade and Development, pp.257–285. [1968].
[16] Brainard, William and Richard Cooper «Uncertainty and Diversification of International Trade», Food Research
Institute Studies in Agricultural Economics, Trade and Development, pp.257–285. [1968].

الملاحق

الملحق رقم (1)

الصادرات	xi	(xi/X)	(xi/X)^2	√(xi/X)^2	√(1/N)	1-√(1/N)
غذائية مواد	323	0,005384	2,9E-05		0,353553	0,646447
الطاقة	58362	0,972765	0,946271			
الأولية المواد	110	0,001833	3,36E-06			
المصنعة نصف المواد	1173	0,019551	0,000382			
الفلاحية التجهيزات	1	1,67E-05	2,78E-10			
الصناعية التجهيزات	16	0,000267	7,11E-08			
الغذائية غير الاستهلاكية السلع	11	0,000183	3,36E-08			
أخرى	0	0	0			
X	59996		0,946686	0,972978		
هيرشمان مؤشر-هرفيندال	0,958199					

الملحق رقم (2)

الصادرات	xi	(xi/X)	(xi/X)^2	√(xi/X)^2	√(1/N)	1-√(1/N)
غذائية مواد	326	0,011123	0,000124		0,353553	0,646447
الطاقة	27918	0,95254	0,907333			
الأولية المواد	84	0,002866	8,21E-06			
المصنعة نصف المواد	909	0,031014	0,000962			
الفلاحية التجهيزات	0	0	0			
الصناعية التجهيزات	53	0,001808	3,27E-06			
الغذائية غير الاستهلاكية السلع	18	0,000614	3,77E-07			
أخرى	1	3,41E-05	1,16E-09			
X	29309		0,90843	0,953116		
هيرشمان مؤشر-هرفيندال	0,927474					

الملحق رقم (3)

الصادرات	xi	(xi/X)	(xi/X)^2	√(xi/X)^2	√(1/N)	1-√(1/N)
غذائية مواد	238	0,006885	4,74E-05		0,353553	0,646447
الطاقة	33081	0,957039	0,915923			
الأولية المواد	107	0,003096	9,58E-06			
المصنعة نصف المواد	1111	0,032141	0,001033			
الفلاحية التجهيزات	0	0	0			
الصناعية التجهيزات	18	0,000521	2,71E-07			
الغذائية غير الاستهلاكية السلع	11	0,000318	1,01E-07			
أخرى	0	0	0			
X	34566		0,917014	0,957608		
هيرشمان مؤشر-هرفيندال	0,934423					

الملحق رقم (4)

الصادرات	xi	(xi/X)	(xi/X)^2	√(xi/X)^2	√(1/N)	1-√(1/N)
غذائية مواد	350	0,010125	0,000103		0,353553	0,646447
الطاقة	33202	0,960484	0,922529			
الأولية المواد	73	0,002112	4,46E-06			
المصنعة نصف المواد	845	0,024445	0,000598			
الفلاحية التجهيزات	0	0	0			
الصناعية التجهيزات	78	0,002256	5,09E-06			
الغذائية غير الاستهلاكية السلع	20	0,000579	3,35E-07			
أخرى	0	0	0			
X	34568		0,923239	0,960853		
هيرشمان مؤشر-هرفيندال	0,939443					

الملحق رقم (5)

الصادرات	xi	(xi/X)	(xi/X)^2	√(xi/X)^2	√(1/N)	1-√(1/N)
غذائية مواد	373	0,009073	8,23E-05		0,353553	0,646447
الطاقة	38897	0,946123	0,895148			
الأولية المواد	93	0,002262	5,12E-06			
المصنعة نصف المواد	1626	0,03955	0,001564			
الفلاحية التجهيزات	0	0	0			
الصناعية التجهيزات	90	0,002189	4,79E-06			
الغذائية غير الاستهلاكية السلع	33	0,000803	6,44E-07			
أخرى	0	0	0			
X	41112		0,896805	0,946998		
هيرشمان مؤشر-هرفيندال	0,91801					

الملحق رقم (6)

الواردات	xi	(xi/X)	(xi/X)^2	√(xi/X)^2	√(1/N)	1-√(1/N)
غذائية مواد	10550	0,178756	0,031954		0,353553	0,646447
الطاقة	2720	0,046087	0,002124			
الأولية المواد	1812	0,030702	0,000943			
المصنعة نصف المواد	12301	0,208424	0,043441			
الفلاحية التجهيزات	629	0,010658	0,000114			
الصناعية التجهيزات	18115	0,306935	0,094209			
الغذائية غير الاستهلاكية السلع	9894	0,167641	0,028103			
أخرى	2998	0,050797	0,00258			
X	59019		0,203468	0,451074		
هيرشمان مؤشر-هرفيندال	0,150856					

الملحق رقم (7)

الواردات	xi	(xi/X)	(xi/X)^2	√(xi/X)^2	√(1/N)	1-√(1/N)
غذائية مواد	7855	0,160693	0,025822		0,353553	0,646447
الطاقة	1234	0,025244	0,000637			
الأولية المواد	1490	0,030482	0,000929			
المصنعة نصف المواد	10972	0,224459	0,050382			
الفلاحية التجهيزات	479	0,009799	9,6E-05			
الصناعية التجهيزات	14709	0,300908	0,090546			
الغذائية غير الاستهلاكية السلع	7904	0,161696	0,026145			
أخرى	4239	0,086719	0,00752			
X	48882		0,202078	0,449531		
هيرشمان مؤشر-هرفيندال	0,148469					

الملحق رقم (8)

الواردات	xi	(xi/X)	(xi/X)^2	√(xi/X)^2	√(1/N)	1-√(1/N)
غذائية مواد	8946	0,171754	0,0295		0,353553	0,646447
الطاقة	2247	0,04314	0,001861			
الأولية المواد	1489	0,028587	0,000817			
المصنعة نصف المواد	11482	0,220443	0,048595			
الفلاحية التجهيزات	638	0,012249	0,00015			
الصناعية التجهيزات	16369	0,314269	0,098765			
الغذائية غير الاستهلاكية السلع	8243	0,158257	0,025045			
أخرى	2672	0,0513	0,002632			
X	52086		0,207365	0,455373		
هيرشمان مؤشر-هرفيندال	0,157507					

الملحق رقم (9)

الواردات	xi	(xi/X)	(xi/X)^2	√(xi/X)^2	√(1/N)	1-√(1/N)
غذائية مواد	8069	0,167849	0,028173		0,353553	0,646447
الطاقة	1899	0,039502	0,00156			
الأولية المواد	1456	0,030287	0,000917			
المصنعة نصف المواد	10483	0,218064	0,047552			
الفلاحية التجهيزات	585	0,012169	0,000148			
الصناعية التجهيزات	13368	0,278077	0,077327			
الغذائية غير الاستهلاكية السلع	8129	0,169097	0,028594			
أخرى	4084	0,084954	0,007217			
X	48073		0,191489	0,437595		
هيرشمان مؤشر-هرفيندال	0,130005					

الملحق رقم (10)

الواردات	xi	(xi/X)	(xi/X)^2	√(xi/X)^2	√(1/N)	1-√(1/N)
غذائية مواد	8199	0,172284	0,029682		0,353553	0,646447
الطاقة	977	0,02053	0,000421			
الأولية المواد	1814	0,038117	0,001453			
المصنعة نصف المواد	10468	0,219962	0,048383			
الفلاحية التجهيزات	537	0,011284	0,000127			
الصناعية التجهيزات	12824	0,269468	0,072613			
الغذائية غير الاستهلاكية السلع	9312	0,195671	0,038287			
أخرى	3459	0,072683	0,005283			
X	47590		0,19625	0,443001		
هيرشمان مؤشر-هرفيندال	0,138369					

الملحق رقم (11)

	xi	xi/X	(xi/X)^2	√(xi/X)^2	√1/N	1-√1/N
الزراعة	2625494,4	0,128553578	0,016526022		0,229416	0,770584
الطاقة و الماء	364771,1	0,017860495	0,000318997			
الهيدروكربونات	4261625,4	0,208664393	0,043540829			
العامة الأشغال و الذفط خ دمات	556719,4	0,027258969	0,000743051			
المحاجر و المناج م	55787,3	0,002731545	7,46134E-06			
الطاقة ،علم ،الميكانيكا النظم،المواد هندسة	405650,7	0,019862106	0,000394503			
البناء مواد	182578,8	0,00893971	7,99184E-05			
المختلفة الصناعات	3992027,5	0,195463917	0,038206143			
البلاستيك و ،المطا طالكيمياء	208259,5	0,010197129	0,000103981			
الغذائية الصناعات	1262015,8	0,061792799	0,00381835			
الملابس و المنسوجات	53752,8	0,002631929	6,92705E-06			
الأح ذية و الجلود	6665	0,000326342	1,06499E-07			
الورق و ،الفلين الخشب	47689	0,002335024	5,45234E-06			
المختلفة الصناعات	48001,5	0,002350325	5,52403E-06			
الإتصالا ت و النقل	2742200,1	0,134267906	0,018027871			
التجارية المحلات	2798516,2	0,137025343	0,018775945			
المطاعم و المقاهي و الفنادق	297382,8	0,014560923	0,00021202			
لشركات المقدمة الخدمات	273643,2	0,013398548	0,000179521			
للأسر المقدة الخدمات	240567	0,011779019	0,000138745			
X	20423347,5		0,141091369	0,375621		
هيرشمان مؤشر-هرفيندال	0,189733405					

الملحق رقم (12)

	xi	xi/X	(xi/X)^2	√(xi/X)^2	√1/N	1-√1/N
الزراعة	2625494,4	0,128553578	0,016526022		0,229416	0,770584
الطاقة و الماء	364771,1	0,017860495	0,000318997			
الهيدروكربونات	4261625,4	0,208664393	0,043540829			
العامة الأشغال و الذفط خ دمات	556719,4	0,027258969	0,000743051			
المحاجر و المناج م	55787,3	0,002731545	7,46134E-06			
الطاقة ،علم ،الميكانيكا النظم،المواد هندسة	405650,7	0,019862106	0,000394503			
البناء مواد	182578,8	0,00893971	7,99184E-05			
المختلفة الصناعات	3992027,5	0,195463917	0,038206143			
البلاستيك و ،المطا طالكيمياء	208259,5	0,010197129	0,000103981			
الغذائية الصناعات	1262015,8	0,061792799	0,00381835			
الملابس و المنسوجات	53752,8	0,002631929	6,92705E-06			
الأح ذية و الجلود	6665	0,000326342	1,06499E-07			
الورق و ،الفلين الخشب	47689	0,002335024	5,45234E-06			
المختلفة الصناعات	48001,5	0,002350325	5,52403E-06			
الإتصالا ت و النقل	2742200,1	0,134267906	0,018027871			
التجارية المحلات	2798516,2	0,137025343	0,018775945			
المطاعم و المقاهي و الفنادق	297382,8	0,014560923	0,00021202			
لشركات المقدمة الخدمات	273643,2	0,013398548	0,000179521			
للأسر المقدة الخدمات	240567	0,011779019	0,000138745			
X	20423347,5		0,141091369	0,375621		
هيرشمان مؤشر-هرفيندال	0,189733405					

الملحق رقم (13)

	xi	xi/X	(xi/X)^2	√(xi/X)^2	√1/N	1-√1/N
الزراعة	2718804	0,123899889	0,015351182		0,229416	0,770584
الطاقة و الماء	404933,3	0,018453405	0,000340528			
الهيدروكربونات	5006848,7	0,228169444	0,052061295			
العامة الأشغال و الذفطخدمات	586422,9	0,026724152	0,00071418			
المحاجر و المناجم	50184,7	0,00228699	5,23033E-06			
الطاقة ،علم ،الميكانيكا النظم،المواد هندسة	422899,2	0,019272137	0,000371415			
البناء مواد	198884,2	0,009063445	8,2146E-05			
المختلفة الصناعات	4315712,2	0,196673339	0,038680402			
البلاستيك و ،المطاطالكيمياء	213161	0,00971406	9,4363E-05			
الغذائية الصناعات	1339628,6	0,061048842	0,003726961			
الملابس و المنسوجات	62367,9	0,002842197	8,07808E-06			
الأحذية و الجلود	6654,9	0,000303274	9,19749E-08			
الورق و ،الفلين الخشب	53815	0,002452429	6,01441E-06			
المختلفة الصناعات	52108,4	0,002374656	5,63899E-06			
الإتصالات و النقل	3029990,7	0,138081123	0,019066397			
التجارية المحلات	2544572	0,115959881	0,013446694			
المطاعم و المقاهي و الفنادق	333976,9	0,015219818	0,000231643			
للشركات المقدمة الخدمات	296724,1	0,013522153	0,000182849			
للأسر المقدة الخدمات	305866,1	0,013938767	0,000194289			
X	21943554,8		0,144569399	0,380223		
هيرشمان مؤشر-هرفيندال	0,195704871					

الملحق رقم (14)

	xi	xi/X	(xi/X)^2	√(xi/X)^2	√1/N	1-√1/N
الزراعة	2956270,9	0,121382034	0,014733598		0,229416	0,770584
الطاقة و الماء	424411,1	0,017425968	0,000303664			
الهيدروكربونات	6082757	0,249752962	0,062376542			
العامة الأشغال و الذفطخدمات	576967,4	0,023689803	0,000561207			
المحاجر و المناجم	58131,6	0,002386835	5,69698E-06			
الطاقة ،علم ،الميكانيكا النظم،المواد هندسة	447152,2	0,018359699	0,000337079			
البناء مواد	208961,4	0,008579782	7,36127E-05			
المختلفة الصناعات	4635835,8	0,190343577	0,036230677			
البلاستيك و ،المطاطالكيمياء	226259	0,009290007	8,63042E-05			
الغذائية الصناعات	1417562,1	0,058203925	0,003387697			
الملابس و المنسوجات	66164,1	0,002716643	7,38015E-06			
الأحذية و الجلود	7184,7	0,000294998	8,70237E-08			
الورق و ،الفلين الخشب	58773,5	0,002413191	5,82349E-06			
المختلفة الصناعات	58448,8	0,002399859	5,75932E-06			
الإتصالات و النقل	3333392	0,136866314	0,018732388			
التجارية المحلات	2814109	0,115544984	0,013350643			
المطاعم و المقاهي و الفنادق	360744,7	0,014811878	0,000219392			
للشركات المقدمة الخدمات	316103,1	0,012978931	0,000168453			
للأسر المقدة الخدمات	305866,1	0,012558609	0,000157719			
X	24355094,5		0,150743722	0,388257		
هيرشمان مؤشر-هرفيندال	0,206131324					

الملحق رقم (15)

	xi	xi/X	(xi/X)^2	√(xi/X)^2	√1/N	1-√1/N
الزراعة	3083826	0,125436776	0,015734385		0,229416	0,770584
الطاقة و الماء	436765	0,017765721	0,000315621			
الهيدروكربونات	5500959	0,223755348	0,050066456			
العامة الأشغال و النفط خدمات	506484	0,02060159	0,000424426			
المحاجر و المناجم	61340	0,002495047	6,22526E-06			
الطاقة ،علم ،الميكانيكا النظم،المواد هندسة	523831	0,021307192	0,000453996			
البناء مواد	207024	0,008420846	7,09106E-05			
المختلفة الصناعات	4935536	0,200756373	0,040303121			
البلاستيك و ،المطا طالكيمياء	229758	0,009345567	8,73396E-05			
الغذائية الصناعات	1464001	0,059549263	0,003546115			
الملابس و المنسوجات	76232	0,00310079	9,6149E-06			
الأحذية و الجلود	7638	0,000310681	9,65227E-08			
الورق و ،الفلين الخشب	62061	0,002524375	6,37247E-06			
المختلفة الصناعات	62726	0,002551424	6,50976E-06			
الإتصالات و النقل	3407585	0,138605899	0,019211595			
التجارية المحلات	2951563	0,120056886	0,014413656			
المطاعم و المقاهي و الفنادق	372617	0,015156457	0,000229718			
للشركات المقدمة الخدمات	336231	0,013676431	0,000187045			
للأسر المقدة الخدمات	358527	0,014583336	0,000212674			
X	24584704		0,145285876	0,381164		
هيرشمان مؤشر-هرفيندال	0,196926043					

الملحق رقم (16)

	xi	(xi/X)	(xi/X)^2	√(xi/X)^2	√(1/N)	1-√(1/N)
المحروقات ايرادات	3388,4	0,285358	0,081429		0,333333	0,666667
الأرباح و المداخيل على الضريبة	881,2	0,074211	0,005507			
الخدمات و السلع على الضريبة	768,5	0,06472	0,004189			
الجمركية الحقوق	370,9	0,031236	0,000976			
الطوابع تسجيلات	70,8	0,005963	3,56E-05			
أخرى و الدولة أملاك حاصل	76	0,0064	4,1E-05			
الجزائر بنك أرباح حصص	122,7	0,010333	0,000107			
أخرى عمومية مؤسسات	6195,6	0,52177	0,272244			
هبات	0,1	8,42E-06	7,09E-11			
X	11874,2		0,364528	0,603762		
هيرشمان مؤشر-هرفيندال	0,405642					

الملحق رقم (17)

		xi	(xi/X)	(xi/X)^2	√(xi/X)^2	√(1/N)	1-√(1/N)
	المحروقات ايرادات	2373,5	0,218181	0,047603		0,333333	0,666667
	الأرباح و المداخيل على الضريبة	1034,5	0,095095	0,009043			
	الخدمات و السلع على الضريبة	824,3	0,075773	0,005741			
	الجمركية الحقوق	411,2	0,037799	0,001429			
	الطوابع تسجيلات	84,7	0,007786	6,06E-05			
	أخرى و الدولة أملاك حاصل	247,5	0,022751	0,000518			
	الجزائر بنك أرباح حصص	88,7	0,008154	6,65E-05			
	أخرى عمومية مؤسسات	5814,2	0,534462	0,28565			
	هبات	0	0	0			
X		10878,6		0,350111	0,591701		
	هيرشمان مؤشر-هرفيندال	0,387552					

الملحق رقم (18)

		xi	(xi/X)	(xi/X)^2	√(xi/X)^2	√(1/N)	1-√(1/N)
	المحروقات ايرادات	1781,1	0,348545	0,121484		0,333333	0,666667
	الأرباح و المداخيل على الضريبة	1109,2	0,21706	0,047115			
	الخدمات و السلع على الضريبة	887,8	0,173734	0,030184			
	الجمركية الحقوق	389,4	0,076202	0,005807			
	الطوابع تسجيلات	95,8	0,018747	0,000351			
	أخرى و الدولة أملاك حاصل	177,2	0,034676	0,001202			
	الجزائر بنك أرباح حصص	610,5	0,119469	0,014273			
	أخرى عمومية مؤسسات	59,1	0,011565	0,000134			
	هبات	0	0	0			
X		5110,1		0,22055	0,469627		
	هيرشمان مؤشر-هرفيندال	0,204441					

الملحق رقم (19)

		xi	(xi/X)	(xi/X)^2	√(xi/X)^2	√(1/N)	1-√(1/N)
	المحروقات ايرادات	2177	0,360216	0,129755		0,333333	0,666667
	الأرباح و المداخيل على الضريبة	1207,6	0,199815	0,039926			
	الخدمات و السلع على الضريبة	960,8	0,158978	0,025274			
	الجمركية الحقوق	364,8	0,060361	0,003643			
	الطوابع تسجيلات	92,6	0,015322	0,000235			
	أخرى و الدولة أملاك حاصل	270,8	0,044808	0,002008			
	الجزائر بنك أرباح حصص	919,8	0,152194	0,023163			
	أخرى عمومية مؤسسات	50,2	0,008306	6,9E-05			
	هبات	0	0	0			
X		6043,6		0,224073	0,473364		
	هيرشمان مؤشر-هرفيندال	0,210046					

الملحق رقم (20)

		xi	(xi/X)	(xi/X)^2	√(xi/X)^2	√(1/N)	1-√(1/N)
	المحروقات ايرادات	2887,1	0,4277	0,182926871		0,333333	0,666667
	الأرباح و المداخيل على الضريبة	1185	0,175548	0,030817014			
	الخدمات و السلع على الضريبة	1060,3	0,157075	0,024672399			
	الجمركية الحقوق	313,5	0,046442	0,002156895			
	الطوابع تسجيلات	85,6	0,012681	0,000160806			
	أخرى و الدولة أملاك حاصل	179,3	0,026562	0,000705528			
	الجزائر بنك أرباح حصص	1000	0,148142	0,021945923			
	أخرى عمومية مؤسسات	39,5	0,005852	3,42411E-05			
	هبات	0	0	0			
X		6750,3		0,263419676	0,513244		
	هو شمان مؤشر-هرفيندال	0,269866					